علي ثابت بين رواية المصادر المحلية والوثائق الرسمية الأجنبية: دراسة حول صعود على ثابت عهد يوسف داي 1610 – 1637 ودوره السياسي والاقتصادي

قيس جمايعي *

الملخص

تزامن صعود علي ثابت مع انتقال الحكم إلى يوسف داي بين 1610 و1637. وتحصّل على مكانة مرموقة بفضل دوره الاستشاري، فأصبح بمثابة وزير يوسف داي. وحظي بدور بارز في الحفاظ على سلطة مخدومه. وأسهم أيضا في تنشيط القرصنة وهي نشاط اقتصادي رئيسي عهد عثمان داي ثم يوسف داي. وشارك في تنشيط القرصنة فئات اجتماعية متنوعة، من الجند الترك، والمسيحيين الذين انشقوا عن ديانتهم بعد أسرهم، مثل الرايس مصطفى الانقليز، وبعض كبار أعوان الدولة. كما أسهم علي ثابت في تجارة الشاشية، وحقق تراكما ماليا معتبرا. فهو قد جمع بين التجارة البحرية والقرصنة، بالإضافة إلى تحبيس الأراضي الفلاحية وتنويع الغراسات. ويعتبر على ثابتا أنموذجا جسّد تطوّر مكانة العنصر المحلي في تعمير إيالة تونس وإعادة تشكيل المجال.

ارتأينا في هذا البحث تتبّع آليات الصعود، التي تميّز أعوان الدولة المرتبطين بدائرة نفوذ يوسف داي. كما ساهمت عوامل أخرى مثل الترف، والروابط الاجتماعية في ظهور مسارات فردية. وفي هذا السّياق، أصبح على ثابت مستشارا خاصا مقربا من على ثابت. وتميّز عهد يوسف داي بهيمنة فئة الجند على الديوان، وتغييب فئة الأهالى عن الحكم والوظائف العليا مع بعض الاستثناءات.

الكلمات المفاتيح: علي ثابت، يوسف داي، أسرى النشاط القرصني، إيالة تونس.

Résumé :

Sous le règne de Youssef Dey entre 1610 et 1637, Ali Thabet un notable issu de la population locale était connu par son rôle consultatif. Ce commis d'Etat par sa charge reflète le rôle des notables locaux malgré l'hégémonie des janissaires Turcs au divan. Notre objectif est d'interroger les sources locales et les comparer avec les documents étrangers pour mieux saisir la réalité. Dans cet ordre d'idée, nous pouvons comprendre l'ascension politique et sociale de Ali Thabet. En effet, les relations d'allégeance et de clientélisme entre Ali Thabet et Youssef Dey.

Cette figure administrative, politique et économique au XVII[e] siècle incarne la continuité de l'Etat et l'émergence d'une élite locale expliquent largement cette ascension surtout que ce haut dignitaire s'est distingué par ses activités commerciale et celles liées à la course réalisant une richesse à la course réalisant une richesse financière et patrimoniale considérable.

Mots clés : Ali Thabet, Youssef Dey, les captifs de corsaire, régence de Tunis

* باحث، مخبر الآثار والعمارة المغاربية.

Abstract

During the reign of Youssef Dey between 1610 and 1637, Ali Thabet, a local notable, was known for his advisory role. His position as state secretary reflected the role of local notables, despite the hegemony of the Turkish janissaries on the divan. Our aim is to consult local sources and compare them with foreign documents in order to gain a better understanding of reality. In this way, we can understand the political and social rise of Ali Thabet. Indeed, the relationship of loyalty and patronage between Ali Thabet and Youssef Dey.

In the 17th century, this administrative, political and economic figure embodied the continuity of the state and the emergence of a local elite, which largely explains his rise to prominence, especially as this high dignitary distinguished himself through his commercial and racing activities, generating considerable financial and patrimonial wealth.

Keywords: Ali Thabet, Youssef Dey, privateer captives, Tunisian regency.

المرجع لذكر المقال

قيس جمايعي، «علي ثابت بين رواية المصادر المحلية والوثائق الرسمية الأجنبية: دراسة حول صعود على ثابت عهد يوسف داي 1610 – 1637 ودوره السياسي والاقتصادي»، السبيل: مجلة التّاريخ والآثار والعمارة المغاربية [نسخة الكترونية]، عدد 18، سنة 2024.

الرابط : http://www.al-sabil.tn/?p=3175

مقدمة

تميّز عهد يوسف داي (1610 – 1637) بصعود علي ثابت الذي استفاد من عدّة عوامل ساعدت على تقلّده مكانة متميزة. وتزامن صعود هذا الوجيه، مع التنوع العرقي بايالة تونس التي عرفت وفود أعداد هامة من العنصر الأندلسي إثر طرد الموريسكين من الأندلس، وتواجد الليفورنيين. من هذا المنظور، ساهم التنوّع العرقي بتقبل الأهالي والعنصر المحلى حكم ايالة تونس من قبل الجند الإنكشاري وهيمنتهم على الديوان، فقد كان متعارفا بايالة تونس عهد الدايات عدم منح الوظائف العليا للعنصر المحلى مع بعض الاستثناءات. في هذا السّياق، تبرز أهميّة هذه الدّراسة لأنّها تقدّم مسار عين محلّى انتمى إلى المجتمع المخزني وأصبح من خاصّة يوسف داي. وتمثّل دراسة هذه الشّخصية محاولة لإثارة عدّة إشكاليات أبرزها تفطّن الدايات إلى أنّ تشكّل المجال وتعمير الايالة التونسية لا يتمّ بسلطة أحادية الجانب، بل بتشريك فاعلين اجتماعيين للحفاظ على الحكم واستمرار الدولة وأهمية الاستعانة بالعنصر المحلى. نتيجة لذلك ظهرت مسارات فردية، مثل شخصية علي ثابت ذات أهميّة كبري نظرا لشبكة العلاقات الوثيقة التي جمعته بيوسف داي. في هذا المضمار، ارتأينا في دراسة على ثابت مساءلة المصادر المحلية والوثائق الرّسمية الأجنبية لإبراز مسألتين أساسيتين، تتعلّق الأولى بصعود علي ثابت والوجاهة الاجتماعية. أمّا الثانية، استكشاف أهميّة دوره السياسي والاقتصادي بين 1610 و1635 - 1636 تاريخ وفاته وفق رواية الشريف السوسي الذي أرّخ وفاة علي ثابت سنة 1045 هجري وهجاه الشريف بدلا من تأبينه لأنّ على ثابت لم يعطه مالا وعطايا وفق رواية الشاعر السوسي[1].

1. بروز على ثابت في عهد يوسف داي

1.1. كيف برز على ثابت في صلب المخزن العثماني

1.1.1. بدايات على ثابت في خدمة المخزن

تزامن صعود علي ثابت مع التقائه يوسف داي، وفق رواية الوزير السرّاج في الطّريق ببيت شعر يسكنه رمّال يدعى على ثابت تنبئ له بالارتقاء في المناصب الإدارية وارتفاع مكانته إلى أن يصبح حاكمها. فأخبره **"تذهب إلى تونس ويكون لك فيها شأن عظيم إلى أن تكون الحاكم بها. فقال له يوسف داي: إن ثبت ذلك لأكرمنّك غاية. ثم إن يوسف داي بلغ تونس ونزل بدفتر العسكر ولم يزل يترقي حتى رجع شاوشا".** فقد بدأ يوسف داي مساره المهني جندي إنكشاري إثر قدومه من طرابلس[2] وارتقي في الخطط العسكرية. وإثر توجهه لشراء فرس من بائع يتّجر في الخيل التقي يوسف بالرّمّال المذكور علي ثابت وجعله في خدمته. فأصبح علي ثابت مُدبّر أمره، ومستشاره الخاص، وكاتم سرّه، وذاع صيت عائلته[3].

في رواية الوزير السراج، يتجلّى الظهور الأول لشخصية علي ثابت من خلال تداخل مركّب بين ما هو أسطوري وملحمي وخيالي، وبين ما هو واقعي ومعيش يوميًا. ويسوّق الراوي، الوزير السراج، خطابًا ضمنيًّا خفيًّا يُسهم في تطبيع وصول يوسف داي إلى الحكم، مُقدِّمًا إياه بوصفه مسارًا حتميًّا ذا طابع ديني وعقائدي، وكأنّه قدرٌ لا مفرّ منه. ويُفَسَّر هذا الطرح، في إطار الرواية، باعتباره وسيلة لإقصاء الطامحين إلى السلطة، وفي مقدّمتهم عجم داي.

---

[1] الغزي (الهادي بن حمودة)، جوان 2011، ص 230.

[2] Blili (Leila Temim), 2012, p. 301.

[3] ابن أبي دينار، 1993، ص 196.

ووفقًا لهذا السرد، يحظى يوسف داي برعاية إلهية خاصة، ما يفرض على العامة والخاصة على حدّ سواء، القبول بهذا الواقع السياسي باعتباره أمرًا مشروعًا ومفروضًا من قوى غيبية[4]. ثمّ أثناء مرض عثمان داي سئل عن مرشّحه للحكم **"فأجاب عجم داي، لكن إن أردتم هناء كم يوسف داي لأنّ فيه حنانا ورفقا بالعباد"**[5].

ارتأينا في هذا البحث إثارة إشكالية تتعلّق بمدى مصداقية رواية السراج، الذي قدّم علي ثابت بوصفه مجرد "رمّال" من العنصر المحلي. ويُلاحظ في هذا السياق غياب الإشارات إلى علي ثابت قبل سنة 1610. وتشير بعض المصادر المحلية إلى أن لقاءه بيوسف داي تزامن مع حدث تاريخي بارز سنة 1609، تمثّل في وفود العنصر الأندلسي إلى تونس عقب طردهم من الأندلس. بناءً على ذلك، نسعى إلى مساءلة هذه الروايات حول الكيفية التي مكّنت "رمّالًا" من الوصول إلى مكانة رفيعة، وأصبح من أبرز وجهاء إيالة تونس خلال القرن السابع عشر، رغم أنّ العرف السياسي، منذ سنة 1574، كان يقوم على إقصاء الأهالي من المشاركة في الشأن السياسي. فقد أشرك عثمان داي، وخاصة يوسف داي بعض الأفراد من العنصر المحلّي مثل علي ثابت. وتقلّدوا الوجاهة الاجتماعية وتمّ "استخزان" عائلاتهم. من هذا المنظور، تعتبر علاقات الصحبة، والولاء، والثقة مع يوسف داي سببا في وجاهة علي ثابت وصعود مكانته. فقد تمّ تغييب عنصر الأهالي من الوظائف العليا في مختلف المراحل المفصليّة للايالة التونسية عهد الباشوات والدايات باستثناء إشراك بعض الفاعلين من العنصر المحلّى. واستفاد علي ثابت من الإطار العام المؤسساتي والإداري، الذي ارتبط بصعود مؤسّسة الديوان.

شهد القرن السابع عشر هيمنة فئات عدّة على مؤسسة الديوان وعلى المشهد السياسي في إيالة تونس، من بينها الآغا، والكاهية، والتّرجمان، إلى جانب فئة الجند الأتراك، والمنشقين عن ديانتهم المسيحية، وطائفة ريّاس البحر. وقد خضع هؤلاء لسلطة حكّام الإيالة وكبار أعيانها، وارتبطوا بمراكز القرار بشكل مباشر، في حين بقي العنصر المحلي من الأهالي مهمّشًا، بعيدًا عن دائرة النفوذ، خاضعًا لأوامر طائفة الجند التي كانت تتقاسم مجموعة من الخصائص العرقية والثقافية واللغوية والدينية. غير أن التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي عرفتها الإيالة خلال هذا القرن، ساهمت في بروز فئة جديدة من الأعيان والحكام، لم تعد تستمدّ مشروعيتها من الشرف الاجتماعي أو من الانتماء إلى العائلات المخزنية التقليدية، بل من علاقات الولاء والصحبة، ومن موقعها داخل شبكات النفوذ الجديدة. فقد تميّز الإطار العام في إيالة تونس خلال هذه المرحلة بصراع داخلي بين القوى القبلية والمجتمع المديني، إلى جانب صراع خارجي بين العثمانيين والإسبان، في ظلّ استمرار تدفّق العنصر التركي. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في خلق نوع من القبول التدريجي لدى الأهالي تجاه العنصر الوافد، الذي كان ينتمي إلى أصول اجتماعية متعدّدة: عثمانية، أندلسية، وأوروبية. إثر وفود العنصر الأندلسي بكثافة منذ سنة 1609، شهدت سياسة الدايات تحوّلًا لافتًا تجاه الأهالي، وتمّ إشراكهم تدريجيًا في شؤون الحكم، والاستفادة من الكفاءات الأندلسية في تعمير المجال، بما أنه لم يعد الاعتماد مقتصرًا على النخب العسكرية. وقد ساعدت علاقات الصحبة والولاء الشخصي في تمكين فاعلين اجتماعيين جدد من بلوغ مراكز النفوذ داخل الإيالة.

استفاد على ثابت من الأوضاع السّائدة بايالة تونس في القرن السابع عشر، وساهمت في صعوده وارتأينا في هذه الدراسة إبراز أصوله الجغرافية، وآليات صعوده. فقد ورد بالوثائق الرّسمية الأجنبية مثل Grandchamp، Pignon، SALVAGO، لفظ Ali Thabet maure، ويطلق مصطلح maure على الفئات المحلية ببلاد المغرب علاوة على الأهالي من الحضر وهم سكان مدينة تونس. كما أطلقت الوثائق الاسبانية هذا المصطلح على سكان بلاد المغرب من العنصر المحلي والمقصود بذلك تقزيم هذه الفئة والحط من شأنهم. لكن أعتقد جازما وبالاعتماد على ما تيسر من وثائق رسمية أجنبية بأنّ على ثابت أصوله الجغرافية مديني من سكان وأهالي مدينة تونس فهو من العنصر المحلي. كما تشير النسخة المنقحة التي قام بتحقيقها الباحث الباهي (أحمد) أنّ والد ابن أبي دينار استقرّ بمدينة تونس. ولقي ابن أبي دينار عهد يوسف داي حظوة ومكانة متميزة، وخاصة عهد علي ثابت بين 1610

[4] السعداوي (إبراهيم)، 1999، ص 350.

[5] الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي)، 1984، ص 150.

و1631. فقد خصّه ابن أبي دينار بالتبجيل وقال مؤلف المؤنس في شأن على ثابت **"كنت أجتمع مع الصاحب الجليل آخر كل صديق وخليل فخر الزمان ورئيس الأقران الشيخ الطرابلسي أبو الحسن علي ثابت رحمه الله بدار القاضي فضل الله أفندي قاضي الحضرة العلية قبل سكناي بها"**. يبدو أنّ علي ثابت لازم القاضي فضل الله أفندي واعتادا على شرب الدخان كلّ صباح. ثمّ تركه علي ثابت وهجر القاضي الذي أوعز إلى ابن أبي دينار بكتابة قصيدة[6]. فقد أفرد الدايات بعض الأعيان المحليين عدة امتيازات ومكانة متميزة مثل الشيخ الزهاني عهد عثمان داي وعلى ثابت عند انتقال الحكم إلى يوسف داي. من هذا المنظور، يبدو من الصعب أن يصبح رمّال وزيرا أو مستشارا مع يوسف داي الذي مازال يبحث عن دعائم حكمه. فقد كان عدم امتلاك على ثابت الثروة، أو الشرف الاجتماعي، أو العصبية القبلية سببا في مساءلتنا لهذه المصادر المحلية.

في هذا السّياق، يشير الباحث أندري ريموند، تطلق « maure » على الأهالي المسلمين ومثّلوا في أغلبهم العنصر المحلّي من السكان. فقد تميّزت التركيبة العرقية بايالة تونس بالتّنوع العرقي إثر وفود فئات اجتماعية مختلفة بما في ذلك اليهود. فقد الباحث أحمد السعداوي أنّ الليفورنيين شكّلوا، وبفارق كبير، أكبر جالية أجنبية في تونس خلال القرن السابع عشر. كما تلقّبوا حسب ما تيسّر من المصادر بتسميّات متنوّعة، مثل "اليهود الفرانك"، أو "اليهود الأوروبيين"، أو حتى "اليهود المسيحيين". وكان العثمانيون الأوائل، من باشاوات، ودايات، وبايات مراديين، قد شجّعوا استقرار هذه الجالية في تونس. علاوة على ذلك، استقبلت إيالة تونس أعدادًا كبيرة من الأندلسيين الذين اندمجوا تدريجيًا في المجتمع المحلي. فقد اعتمد الدايات على الأندلسيين في إدارة شؤون الإيالة، وتميّزوا بكفاءة وخبرة، فضلًا عن أنهم، وفق المفهوم الخلدوني، لا يستندون إلى عصبيّة قبلية تُحصّنهم من مساءلة صاحب السلطة أو تحميهم في حال نشوب صراع مع الحُكّام، ما جعلهم أكثر قابلية للسيطرة والاعتماد عليهم. كما ساهم التهديد الخارجي في تعزيز قبول الأهالي تحوّل تونس إلى إيالة عثمانية، وصعود فئة الجند، علاوة على وفود العنصر الأندلسي خلال القرن السابع عشرة لكنّ ذلك لا ينفي بروز بعض الفاعلين عرفوا في الوثائق الرسمية الأجنبية "maurel " ومثّلوا السكان الحضر **"بلدي"** بايالة تونس والعنصر الأكثر فاعلية واقبالا على تنشيط الاقتصاد والرّصيد الثقافي. بينما تمّ احتكار الوظائف السياسية العليا والعسكرية من قبل الأجانب مثل المماليك أو العنصر الأندلسي. كما احتكر « maure » الأنشطة الحرفية مثل أعمال الصناعات التقليدية كالتجارة، والفخار، والنسيج، والحدادة. كذلك الأنشطة التجارية وتشمل التبادل التجاري داخل السوق المحلي أو الأسواق الخارجية[7].

في هذا المضمار، تؤكد الوثائق الرّسمية الأجنبية أن علي ثابث موريسكي، فقد عرّف salvago على ثابت بقوله: « Ali Tabit de moro danarossissimo che gira tutto Tunisi a suo modo »[8]. فقد ورد في الوثائق الرّسمية الأجنبية « un maure excessivement riche nommé Ali Tabet »[9]. وتصفه بأنه من أعيان الحضر في مدينة تونس، وهم الفئة التي شكّلت الأغلبية، وحظيت بالحظوة والمكانة الاقتصادية، وأسهمت بدور ثقافي بارز في النسيج الحضري والبلدي للمدينة[10]. في هذا المضمار، يشير الشريف السوسي إلى المكانة الاجتماعية المتميزة ووجاهة على ثابت قائلا: حجّ علي ثابت سنة 1616ومرّ بمصر سرّا ولم يسمع به الشاعر السوسي وأحمد باشا. ثمّ

---

[6] الباهي (أحمد)، 2025، ص 15.

[7] Raymond (André), 2006, pp. 53 – 54.

[8] Pignon (Jean), 1963, p. 97.

- **moro danarossissimo** تعبير إيطالي يُستخدم في سياق غير رسمي أو فكاهي، ويُترجم حرفيًا إلى:
- **moro** تطلق على "أسمر" أو "مغربي"، ويُستخدم للإشارة إلى شخص ذو بشرة داكنة أو شعر داكن.
- **danarossissimo**: (مشتقة من "danaro" مال) و ("rossissimo"أحمر جدًا) ، وتُستخدم بشكل فكاهي أو مبالغ فيه للإشارة إلى شخص غني للغاية . وتعني "أسمر غني جدًا." يُستخدم هذا التعبير في سياقات غير رسمية، غالبًا ما يُستخدم بشكل فكاهي أو مبالغ فيه للإشارة إلى شخص ذو بشرة داكنة وثروة كبيرة.

[9] Grandchamp (Pierre), 1988, p. 23.

[10] Raymond (André), 2006, p. 53.

دفع مالا وفيرا يبدو أنّ علي ثابت أجبر على دفع المال ومدح [11] الشريف السوسي علي ثابت بقصيدة بغرض كسب المال وطلب الإعانة وترتيب عودته إلى تونس. فقد حاول الشاعر التقرب من الوجيه المخزني علي ثابت بوصفه من الأشراف ووعده على ثابت بهذا الترتيب المالي[12]. ثمّ استقرّ الشاعر بمدينة سوسة سنة 1620 وتردّد على العاصمة ومدحه علي ثابت مذكّرا وعده بالرّاتب[13].

ساهمت قصائد الشاعر السوسي المدحية في إبراز مكانة ووجاهة علي ثابت؟ كما تستمدّ هذه الأشعار والقصائد مكانتها لأنّه تضيء عدّة جوانب من تاريخ تونس في القرن السابع عشر ووجهاء الدولة زمن يوسف داي. تتجلى مكانة علي ثابت بوصفه مستشار يوسف داي وحضر مع يوسف داي عقد التاج على ابنة أبي الغيث القشاش لأنّه من وجهاء المخزن. كما أرّخ الشاعر السوسي تجديد علي ثابت جامع الحرمل سنة 1623[14]. انطلاقا من محاورة الشريف السوسي علي ثابت بمصر وقصائده المدحية، نلاحظ وجاهة علي ثابت، مدحه الشريف السوسي في قصيدة تضم 70 بيتا قائلا:

"يرجوك في أمر عسير عنده ولديك إن لاحظته يتيسر

في راتب من بيت المال، إنّه بالنص فيه لنا العطاء مقرر"، ونظم السوسي قصيدة أخري مذكّرا على ثابت بالعهد الذي قطعه بمصر.

"لما رآها المنصفون وأبصروا ال ممدوح قالوا: "فقط لا ترتاب"

فهو الجواد وإن تأخّر برّه لا تيأسنّ فللرّجا أسباب

واصبر تنل ما ترتجيه بلا مرا فالوعد ينجز والسؤال يجاب

وقال أيضا في نفس القصيدة:

"أين الذي جازاك ثابتنا علي عن مدحه، إذ وصفه وهّاب

إن قلت ما جازي فتلك نقيصة أو قلت جازاني أنا الكذاب

حاشا كمالك أن أعود بخيبتي ونوالكم لم تحصه الحساب

إني جزمت برفع قدري عندكم لا تخفضوه فأنتم الأحباب".

كما مدح علي ثابت في حجه قائلا:

"فقلت في تاريخه حج علي ثابت

لازال فرع جوده في العز أصلا ثابتا[15]

---

[11] الشريف (السوسي)، شاعر تونسي، أصله من مدينة سوسة، استقرّ بمصر، اعتمد الشعر وسيلة للكسب. نشأ بسوسة ومن أصدقائه محمد الأندلسي بن محمد الأندلسي، شغل خطة مدرس إمام جامع الزيتونة المتوفي سنة 1017 هجري. أرسله والده إلى مصر للتخرج من جامعة الأزهر بالقاهرة وتأهيل الابن للخطط الشرعية. ثم تدهورت علاقة السوسي بوالده الذي قطع عليه المال لطول إقامته بمصر وكان ذلك سببا في عدم ارسال والده الأموال وهجا السوسي والده. كما طالت إقامته بمصر من 1018 هجري إلى 1028 هجري تاريخ عودته إلى تونس.

[12] الغزي (الهادي بن حمودة)، جوان 2011، ص. 247.

[13] .....، جوان 2011، ص. 228-230.

[14] .....، جوان 2011، ص. 228-230.

[15] .....، جوان 2011، ص. 341-346.

كما قال ما دحا على ثابتا ومستنجدا به في ترتيب مرتب من دار السلطان الكريمة **"ومنكم الأعيان الوفاء بالوعد".**
وأيضا:

"يا ثابت المجد العليّ مقامه لازلت ترقى ذروة العلياء

والدهر عبد طايح لك سامع أنّى تشير يسير بالاعياء

أنّى أوعدك لم أزل متلبثا متا عمت حيّا راجيا إثرائي"[16].

2.1.1. العوامل المساعدة على صعود على ثابت

تبرز المصادر المحلية التحولات السياسية بتونس منذ أواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر. وتميزت بهيمنة طائفة الجند الترك واقصاء الأهالي من الحكم. واكتسب الجند شرعية باكتسابهم عدّة خصائص. أوّلها الاشتراك مع المجتمع المحلى في الديانة الرّسمية الإسلام والمذهب السّني، رغم الاختلاف المذهبي بين المالكية والحنفية. أمّا العامل الثاني، فهي قدرتهم على التصدي إلى الأخطار الخارجية أو الداخلية مثل القبائل الرّافضة لنزع السلاح. في هذا السّياق، ارتأى المجتمع المديني الاستعانة بقوّة عسكرية رادعة لحمايتهم من هجمات القبائل ومحاولات الاسبان احتلال تونس بغرض مراقبة الحوضين الشرقي والغربي للمتوسط. فقد كانت تونس محلّ نزاع وصراع بين اسبانيا والدولة العثمانية لإلحاقها بمجالهم الترابي. وشكّل هذا الخطر الخارجي والصراع الذي أخذ أشكالا مختلفة وبدأ بصفة مبكرة مثل تدخل خير الدين بتونس سنة 1534 أو دون جوان النمساوي سنة 1573 تهديدا وعاملا حاسما في هيمنة طائفة الجند الترك منذ 1574 واكتساب شرعية الحكم. من هذا المنظور، أصبح الداي هو المانح الرئيسي للمناصب والوظائف العليا، وساهمت علاقات الصحبة والولاء في تمكين بعض الأفراد من العناصر المحلية من نيل مكانة اجتماعية مرموقة، وقد مثّل بعضهم استثناءات لافتة، مثل الشيخ الزهاني في عهد عثمان داي، وعلي ثابت في عهد يوسف داي. فقد كان من المتعارف عليه، خلال القرن السابع عشر، أنّ أبناء الأهالي لا يتقلّدون المناصب العليا في إيالة تونس، باستثناء بعض المسارات الفردية لعناصر محلية أو من ذوي الأصول الأندلسية.

يُعدّ ارتباط علي ثابت بيوسف داي من أبرز العوامل التي أسهمت في صعوده السياسي والاجتماعي داخل إيالة تونس خلال القرن السابع عشر. فقد شكّلت علاقة الصحبة والولاء بين الرجلين مرتكزًا رئيسيًا لهذا الصعود، ضمن منطق السلطة القائم على شبكة الولاءات الشخصية في الدولة العثمانية. إلى جانب هذا العامل الشخصي، يمكن تفسير بروز علي ثابت في سياق أوسع يرتبط بسياسات تعمير المجال وتنظيمه التي انتهجها يوسف داي. فقد سعى هذا الأخير إلى بسط نفوذ الدولة العثمانية على الأطراف من خلال فرض الضرائب ونزع السلاح من القبائل، وهي إجراءات اصطدمت بمقاومة محلية. في هذا السياق، برز دور علي ثابت كوسيط محلي يحظى بثقة كل من الأهالي والحكم المركزي، وقد ساعدته في ذلك مكانته الاجتماعية ودرايته بطبيعة المجال القبلي. كما اعتمد يوسف داي على مكوّن أندلسي مهم، تمثّل في موجات الهجرة الجماعية التي شهدتها تونس عقب طرد الموريسكيين من إسبانيا عام 1609. فقد استقبلت الإيالة نحو 80 ألف أندلسي، وهو رقم كبير يعكس عمق الأزمة في الأندلس آنذاك. وقد اندمج هؤلاء تدريجيًا في النسيج الحضري والاقتصادي لتونس، مستقرّين في أحياء رئيسية من العاصمة، مثل المناطق المجاورة لباب سويقة. ويُعدّ الصغير بوصندل أحد الأمثلة البارزة على اندماج العنصر الأندلسي في الإدارة العثمانية المحلية. فقد شغل مهامّ كاتب لدى رمضان باي ثم مراد باي، وكان يُنظر إليه كفاعل مركزي في تسيير **"المحلة"**، أي الحملات العسكرية أو الجبائية على القبائل. وتنقل إحدى الروايات عن يوسف داي قوله: **"من يُصبح الصغير بوصندل بباب داره، فهو صاحب الأمر في المحلة"**، ما يعكس رمزية حضوره ونفوذه داخل دوائر الحكم.

[16] محطوط بالمكتبة الوطنية **رقم 15843**، مقاس 20 *14.5، مسطرة 21، أوراق 252، نسخة رقمية (دون ترقيم باستثناء بعض الصفحات).

والصغير بوصندل كان كاتبا عند الزاوية، فأرسل يوسف داي له واستشاره في أحد المذكورين فكان من لائق النظر أن أصبح بباب مراد باي. وأبو صندل كان كاتبا عنده أيضا".

تدلّ هذه المعطيات على أنّ صعود علي ثابت لا يمكن فهمه بمعزل عن تحولات الدولة والمجتمع في إيالة تونس خلال القرن السابع عشر، وخاصة ما يتعلق بإعادة تشكيل السلطة المحلية، واستيعاب النخب الجديدة، سواء من الأهالي أو من المهاجرين الأندلسيين، ضمن شبكة الولاء العثماني. تميّزت فترة حكم يوسف داي بانفتاحٍ ملحوظ على الأنشطة الاقتصادية والعمرانية، فقد شجّع على إقامة بنى تحتية حضرية تمثّلت في إنشاء المحلات التجارية، والمقاهي، والحمامات. كما أسّس أربعة أسواق رئيسية، من بينها سوق اللفة (سوق الجرابة لاحقًا)، وسوق بيع العبيد الذي تحوّل لاحقًا إلى سوق البركة، في حين خُصّص السوقان الآخران لبيع نماذج من اللباس التركي وتجهيز البغال. وقد ساهمت هذه الأسواق في تنشيط الاقتصاد الحضري من خلال خلق موارد مالية منتظمة عبر الضرائب، إلى جانب تكوين فئة جديدة من الحرفيين والتجّار المحليين[17]. في هذا السّياق، برز دور علي ثابت، أحد الوجوه المخزنية من أعيان الأهالي، الذي ساهم بدور اقتصادي بارز في خدمة يوسف داي، لا سيّما من خلال نشاطه في تجارة الشاشية، وهي من الحرف المزدهرة آنذاك. ويُفهم صعود علي ثابت ضمن سياسة أوسع انتهجها يوسف داي، تهدف إلى تشكيل نخبة اقتصادية من التجّار المحليين والعناصر الأندلسية المنصهرة في المجتمع، بما يخدم غرضين أساسيين: أولهما تنشيط الدورة الاقتصادية وتوسيع قاعدة الموارد المالية للدولة، وثانيهما تقليص الاعتماد على مداخيل الجباية والنشاط البحري (القرصنة)، عبر استثمار فائض الإنتاج المحلي وتوجيهه نحو التجارة. إضافة إلى البعد الاقتصادي، يعكس صعود علي ثابت محاولة سياسية لإدماج العناصر المحلية، ولو بشكل غير مباشر، في أجهزة الحكم، وذلك لخلق روابط متينة بين النخبة السياسية (العثمانية التركية) وممثلي الأهالي.

أدرك كل من عثمان داي ومن بعده يوسف داي أهمّية هذا الدمج للحفاظ على استمرارية الدولة واستقرار الحكم والحدّ من تفكك المجال الترابي، خصوصًا في ظل الهشاشة التي عرفتها البلاد عقب نهاية العهد الحفصي. فقد شهد المجال التونسي منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر تفتتًا سياسيًا ومجاليًا تمثّل في انفصال عدّة مدن استراتيجية عن سلطة الحفصيين، مثل طرابلس سنة 1460، وبسكرة سنة 1488، وقفصة التي سقطت في 20 ديسمبر 1556، والقيروان في 27 ديسمبر 1577، إضافة إلى مدن الشرق كعنابة وقسنطينة. أمّا أبرز مؤشّرات هذا التفتت، خضوع الشيخ الكاهية المسؤول عن جزيرة جربة لسلطة حسن آغة والي طرابلس، الذي اعتبر كذلك أنّ صفاقس تدخل ضمن نفوذه، وسعى ولاة طرابلس إلى السيطرة على مدن رئيسية في الوسط والجنوب التونسي مثل القيروان، الساحل، وقفصة[18].غير أنّ السلطان العثماني سليم الثاني (1566–1574) تدخّل لإعادة فرض سلطة تونس على هذه المناطق، حيث أعيدت القيروان إلى سلطة تونس في يونيو 1571، ثم المهدية في 18 ديسمبر 1573، مع قرار بإعفاء السكان من الضرائب لمدة ثلاث سنوات. كما لحقت صفاقس بتونس في 15 سبتمبر 1588، وإن بقي الجنوب التونسي يتمتع باستقلال نسبي عن سلطة الإيالة إلى غاية القرن السابع عشر. أمّا جزيرة جربة، فقد خضعت لسلطة طرابلس بعد استيلاء درغوث رايس عليها في 31 يوليو 1560، إلى أن نجحت إيالة تونس في استعادتها سنة 1605. ومنذ عهد يوسف داي، أصبحت قبائل مثل عكارة، ورغمة، ودرنة، موالية لتونس مقابل امتيازات جبائية أكسبتها الصفة **"المخزنية"**، أي ولاءها المباشر للسلطة المركزية.

رغبةً في تثبيت سلطته وتوسيع نفوذه، سعى عثمان داي، الذي انفرد بالحكم بعد انتهاء نظام الباشاوات، إلى فرض الأمن وضبط العلاقة بين الجند والأهالي. فسنّ قوانين تُعنى بحماية ممتلكات السكان ومنتوجاتهم الزراعية، حيث كان الأهالي، في السابق، يطلبون حماية من نهب الجنود لحقولهم، لكنه ألغى تلك العادة وفرض بنفسه نظام حماية مباشر. وتنقل المصادر أنّه **"صار يحرسهم بعنايته"**، وأنه **"انحسمت الأشرار من التعسّف في الجنّات والبساتين."** كما وضع عثمان داي جملة من القوانين لخدمة الأهالي، عُرفت في المصادر باسم **"قوانين سي عثمان"**، وهي خطوة تؤكد وعيه بضرورة الحفاظ على مصالح السكان المحليين لكسب ولائهم، وإشراكهم ضمنيًا في مشروع

[17] Ibid, .2010, pp, 24-31.

[18] البشروش (توفيق)، 1992، ص 28.

بناء الدولة. ويشير أحد النصوص إلى مدى هيبته بقوله **"قام بالدولة أحسن قيام لا تُردّ كلمته"**، كما يلفت آخر إلى وفرة الغنائم في عهده **"كثرت في أيامه غنائم البحر حتى كانت لا توصف"**[19].

يتّضح من هذا السياق التاريخي أنّ سياسة يوسف داي – امتدادًا لرؤية عثمان داي – لم تكن محصورة في ضبط الأمن أو الجباية، بل كانت مشروعًا لبناء مجال سياسي واقتصادي جديد، يرتكز على استيعاب الفاعلين المحليين، وتنويع مصادر التمويل، وإعادة ترميم النسيج الترابي لإيالة تونس.

يمثّل الصراع بين الحضر (سكان المدن) والقبائل العامل الثالث الذي يُفسّر صعود علي ثابت إلى مكانة مرموقة ضمن منظومة الحكم في إيالة تونس خلال القرن السابع عشر. وقد أشار ابن أبي دينار إلى هذا الصراع بشكل صريح في كتابه *الإتحاف*، حيث وصف تمرّد بعض القبائل، وخصوصًا أولاد سعيد، بقوله: **"ثمّ إنّ الأعراب خانت، وكان أعظمهم أولاد سعيد، فكسرت محلّة تونس ونُهبت، وعاثت الأعراب في الوطن"**. وفي رواية لاحقة، أورد العقاب الذي لحق بهم قائلاً: **"أُخذت جماعة من أولاد سعيد ورُكّبوا على الخوازيق في المِركاض"**[20]. بيد أنّ هذه النظرة الدونية للقبائل واعتبارهم مصدر قلاقل وتهديد لسكان المدن ترتكز على نظرة أحادية الجانب لا تتعمّق في دواعي تمرّد القبائل التي تنظر إلى محاولات ادماجها داخل نسيج اجتماعي قائم على الخضوع ونزع السلاح ودفع الضرائب بمثابة نهب لممتلكاتها وضرب لوجهائها. كما تعود جذور هذا الصراع بين الحضر والبدو بايالة تونس إلى العهد الحفصي. فقد حرص السلطان الحفصي أبو العباس على **"كبح جماح الأعراب"**، و**"القضاء على تجاوزات الأعراب ...وتخليص المدن والقرى الواقعة في منطقة التل، الّتى سقطت في قبضتهم"**. في هذا السّياق يشير الباحث برنشفيك روبار إلى تبرير المصادر التاريخية في العهد الحفصي بأنّ هذا الإجراء بمعاقبة القبائل **"كان لا بدّ منه بالنسبة إلى ملك حريص على حماية رعاياه المستقرين في المدن والقرى"**[21]. وحاض السلطان الحفصي [22]أبو العباس عدّة معارك ضد القبائل لتشكيل المجال فاسترجع الجنوب بين 1371 و1381 ومن أبرز القبائل التي حاربها أولاد بالليل، وأولاد حكيم. كما لا يفوتني أن أذكر أنّ بعض القبائل أسهمت بمختلف تشكيلاتها تقديم محاربين، أسلحة، تمويل خزينة الدولة عبر دفع الجباية وهي من شروط الولاء والطاعة، فائض الإنتاج الفلاحي الذي وفره البدو، وتعرف بالقبائل المخزنية.

رغم الفارق الزمني بين الدولة الحفصية خاصة منذ عهد السلطان أبو العباس أحمد، والدايات في العهد العثماني، روّجت المصادر المحلية إلى أنّ القبائل والبدو شكّلوا تهديدا للحضر المستقرّين في المدن وتغييب مساهمتهم في خدمة الدولة. فقد كانت القبائل النواة الأساسية للمحلة في العهد العثماني، وساهمت الأرياف في تنشيط اقتصاد المجتمع الحضري.

تُبرز هذه الروايات بوضوح موقف ابن أبي دينار بمثابة **كاتب حضري**، ينظر إلى القبائل باعتبارها رافضة الخضوع إلى سلطة الدايات، وحاملة السّلاح في وجه الحضر سكّان المدن، مما ساهم في نشر الفوضى والاضطراب داخل البلاد. من هذا المنظور، يُفهم أن سكّان مدينة تونس وأهل الحلّ والعقد قد رحّبوا بانتقال السلطة إلى نظام الدايات، خصوصًا لأنّهم – بخلاف البلكباشية – لم يفرضوا على الأهالي أعباء ضريبية كبيرة. كما حصل نظام الدايات على تأييد رمزي من بعض الزوايا ذات المكانة الدينية والاجتماعية، وعلى رأسها زاوية أبي الغيث القشاش، التي شكّلت مرجعية روحية لكثير من السكان. في هذا الصّدد، جاء صعود علي ثابت ضمن سياسة جديدة انتهجها الدايات تقوم على إشراك الأهالي في الحكم، وتقتضي الاستراتيجية الجديدة صعود نخبة محلية مخزنية. فقد مثّل علي ثابت أحد المستفيدين من هذا التّغيّر في طبيعة نظام الحكم، الذي تزامن مع تحولات عميقة في تركيبة السلطة العثمانية المحلية. يبدو أن ابن أبي دينار لا يكتفي بتبرير هذا التحوّل، بل يضفي عليه طابعًا ملحميًا ذا

---

[19] الباهي (أحمد)، 2025، ص. 329، 330، 331.

[20] .....، 2025، ص 337، 33.

[21] برنشفيك (روبار)، 1988، ص. 219 - 220.

[22] حكم أبو العباس أحمد المستنصر الدولة الحفصية بين 1370 و1394 ولد بمدينة قسنطينة وكان حاكمها.

بُعد قدَري وقدسي، مقدّما صعود الدايات كثورة مبرّرة تاريخيًا ومباركة دينيًا. كما يصف ابن أبي دينار حكم البلكباشية بأنه كان جائرًا ومستبدًّا، قائلاً: **"ساروا في أحكامهم بعنفة على من دونهم في العسكر، ووقع منهم الجور"**، وهو ما دفع الجند إلى التمرّد عليهم وقتلهم، وانتقال الحكم إلى الدايات. ويُقدّم هذه الثورة في شكل واقعة ذات دلالات روحية، موضّحًا أنّ أبو الغيث القشاش رأى في المجازر **"كرامات"** تعزّز شرعيته، إذ يقول: **"فسوّلت لهم أنفسهم بمطالبته، فطالبوه وأرادوا إكراهه، فبعث جماعة إلى المجازر التي بتونس وأمرهم بشراء رؤوس الكباش، فاجتمع له منها شيء كثير، وفي أثناء ذلك حلّ بهم ما حلّ، فكانوا يرون هذه الوقيعة من كرامات الشيخ"**[23].

انطلاقًا من هذا السّياق التاريخي، يمكن القول إنّ مقوّمات بناء الدولة الحديثة لم تكن متوفّرة في إيالة تونس منذ العهد الحفصي، ولم يقتصر هذا النقص على القرن السابع عشر وحده. من هذا المنطلق، يبدو أن صعود علي ثابت، وقبله الشيخ الزهّاني – المقرّب من عثمان داي – جاء في سياق سياسة تهدف إلى إعادة تشكيل المجال السياسي والاجتماعي، وتعميره من خلال إشراك العنصرَين المحلي والأندلسي. فقد كانت لهذه السياسة غاية مزدوجة: من جهة، مواجهة النزعات الانفصالية التي قد تقودها القبائل المسلحة، ومن جهة أخرى، التصدّي للأخطار الخارجية، خاصة تلك القادمة من طرابلس أو الجزائر. وتحقيقًا لهذا الهدف، عملت السلطة على بناء نسيج اجتماعي متماسك، يقوم على الولاء والتماهي مع الحكم المركزي، بوصفه الضامن الوحيد للاستقرار. في هذا السياق، بادر عثمان داي إلى إصدار مجموعة من القوانين التي تتقاطع مع الخاصية كانت ذات أهمية بالغة، إذ إنّ انعدام الحماية القبلية يجعل هذه النخب أكثر ارتباطًا بالسلطة المركزية، وأقل قدرة على التمرد أو المناورة، وهو ما يسهّل على الحاكم إخضاعها، أو عزلها، أو حتى تصفيتها إذا ما تدهورت العلاقة بها. نتيجة لذلك، فإنّ إشراك العناصر المحلية والأندلسية في مؤسسات الحكم لم يكن مجرّد تدبير ظرفي أو مناورة العناصر الأندلسية في خاصية جوهرية: غياب الانتماء إلى تصبّ في صالح العناصر المحلية، مُشجّعًا تكوين نخبة من الأعيان، العصبية القبلية. وهذه سياسية آنية، بل شكّل جزءًا لا يتجزأ من مشروع متكامل لبناء الدولة وترسيخ دعائم الاستقرار. لقد سعت هذه السياسة إلى توسيع قاعدة الشرعية السياسية عبر احتواء الفئات غير المرتبطة بالعصبيات القبلية، ما مكّن السلطة من إعادة رسم العلاقة بين المركز والأطراف، وصياغة نمط جديد من التفاعل بين الحُكّام والنّخب الاجتماعية، يقوم على الولاء للدولة لا للقبيلة، وعلى الانتماء إلى النظام العام لا إلى الجماعة أو البُنى المحلية الضيّقة". ويشير الباحث أندري ريموند إلى أنّ تشكل المجال وتأسيس "المجال التونسي « Tunis moderne » توضحت ملامحه مع يوسف داي وبعده مراد كورسو مؤسس حكم البايات المراديين. فقد تمّ تضبط الحدود الجغرافية للمجال التونسي من الجنوب وأبقت السلطة العثمانية جزيرة جربة خارج دائرة نفوذ الايالة التونسية، وأصبحت جزء من ايالة طرابلس عهد درغوث. ثمّ قرر السلطان العثماني اعادتها الى تونس بعد خلاف بين الايالتين إثر تدخل تونس في جربة وردت طرابلس بإرسال الجند وتعهدت ايالة تونس بدفع ضريبة سنوية. ولم يتمكّن كل من طرف من حسم النزاع حول الهيمنة على جربة والحاقها ترابيا لفائدته[24].

ارتأينا التركيز على مسألة هامة تتمثّل في أنّ بناء الدولة والحفاظ على سيادتها واستمرار الحكم يقتضي الاعتماد على فاعلين اجتماعية من أصول محلية مثل علي ثابت موضوع الدراسة والبحث. علاوة على إبراز النزعة الاستقلالية لايالة تونس تجاه الباب العالي والسلطان العثماني رغم مظاهر التبعية والولاء. تمثّلت في شارات الحكم ومن سماتها الحد من صلاحيات القاضي الأفندي الحنفي ويعرف بالقاضي الكبير **باش مفتي** يعيّن مدة ثلاث سنوات من قبل شيخ الإسلام الحنفي. وتمّ تجريد صلاحياته عهد الدايات لفائدة قاضي حنفي من أصل محلّى سكّان الايالة التونسية. ذلك أنّ التبعية الترابية تقابلها استقلالية مجلس الشّرع عهد الدايات[25].

---

[23] الباهي (أحمد)، 2025، ص 327.

[24] Raymond (André), 2006, p. 27.

[25] BRUNSHVIG (Robert),1965, p.p. 27 – 71, p. 42.

2.1. على ثابت وجيه مخزني في خدمة يوسف داي

1.2.1. أملاك علي ثابت وأوقافه

استفاد علي ثابت من السّياق العام الذي بدأ عهد عثمان داي، وعرفت السنوات الأخيرة من حكمه تطوّر شخصية عثمان داي من إقصاء خصومه نحو التصدي لتجاوزات الإنكشارية. وفهم الواقع السياسي والاجتماعي لايالة تونس وما يقتضي من مرونة في تحصيل الجباية وفقا لإمكانياتها وقدرة سكانها. وواصل يوسف داي سياسة عثمان داي في تعمير البلاد عبر شواهد عمرانية مثل إقامة جامع يوسف داي، وميضأة، ومقهى. وتواصلت هذه السياسة المعمارية مع كبار أعوانه مثل علي ثابت. وتهدف إلى إعادة تشكّل الدولة، وبناء أجهزتها، وتعميرها. فقد كثرت العمارة عهد يوسف داي، وبني سوق الترك وجعل إمامه من الطائفة الحنفية وجعل له أوقافا للمؤذنين والقراء. وبنى مدرسة على المذهب الحنفي ورواتب للقاطنين بها. وبنى الميضأة تحت القهوة، وسوق اللفة عرف بسوق الجرابة، وعدّة فنادق. وجلب الماء العذب من الحنايا المشهور به ووزع ماءها في المدينة مثل القبة المتاخمة للجامع الأعظم وهو جامع الزيتونة. وواصل كبار أعيان الدولة مثل على ثابت التشجيع على العمارة وبناء مرافق عامة مثل المنشآت المائية، والأسواق التي توفّر مكاسب مالية مثل جمع الضرائب. كما تمّ بناء العديد من الجسور في القرن 17 مثل جسر الجديدة اكتمل بناؤه 1616 بأمر يوسف داي طوله 116 م وعرضه 6 متر[26].

بين 1629 و1631، قام على ثابت وزير يوسف داي بتدخل عمراني في حي باب الجزيرة القريب من مقر إقامته وأعاد بناء واحدة من أقدم المساجد في هذا الجزء من المدينة العتيقة وتعرف باسم **"جامع الحرمل"[27].**

يقع جامع الحرمل في المدخل الجنوبي لنهج الصباغين ويعرف باسم جامع الجزيرة الدخلاني. يقع قرب هذا المسجد من الشرق نهج سيدي بومنديل، ويحدّه من الشمال نهج الجامع الصغير، ومن الغرب نهج الصباغين، ويوجد المدخل الرئيسي. وعرف هذا الجامع بالقنيطرة. تمّ بناء الجامع في القرن الثالث عشر، ووقع ترميمه من قبل على ثابت مستشار يوسف داي. وتشير الباحثة إلى عزم علي ثابت تسمية الجامع باسمه لكنّه عدل عن ذلك إثر وشاية إلى يوسف داي حتى لا تتدهور علاقته مع صاحب السلطة. لكنّه ترك ثلاثة أبيات شعرية نقشت على لوحة رخامية تقع على الواجهة الغربية للمعلم:

"مشيبي علا فوق الشاب، ولا يفي — فيا مرسلا بالمؤمنين رحيم
مجيب لك الباري فله ينجني — اذا برزت للمجرمين جحيم
مضي العمر يا خير الأنام مضيعا — عبيدك يأتي الحشر وهو عظيم"

سمّي جامع حرمل نسبة لأوّل إمام بالجامع بعد عملية الترميم. يتركّب جامع حرمل من بيت للصلاة، ومأذنة، وصحن. ويمتد الجامع على 23.5م من الناحية الشمالية، و18.7م من الناحية الغربية، و1435م شرقا. أمّا مأذنته ترتفع على 18.35م وعرضها 4 م، ولها نافذتان في كّل جهة وتنتهي المئذنة بجامور[28] صغير. وتميّز جامع حرمل بعمارة بسيطة الشكل. كما يجانب المحراب بابان يفتحان على مقصورة وإحدى المقصورتين أوسع بقليل من الأخرى[29]. أمّا على الواجهة الغربية للمعلم الذي يرتفع على حومة الصباغين توجد لوحة من الرخام مدمجة فوق احدى النوافذ. وتحمل نقشا يضمّ قصيدة قصيرة ألّفها المؤسس. وكُتب بخط شرقي جميل، فقد نقشت الأحرف غارقة في الحجر ومملوءة بالرصاص من قبل خطاط ومهندسين من العنصر الاندلسي. واحتوي مسجد علي ثابت

---

[26] SAADAOUI (Ahmed), .2010., p.p. 21, 22.
[27] RAYMOND (André), 2006, p. 27.
[28] ارتأينا تعريف الجامور الذي تعرّضت إليه الباحثة، **جامور:** مجموعة زخرفية تتكوّن من مجموعة زخرفية تتكوّن من ذهب خالص أو معدن بالذهب أو الفضة ويختلف حجم الجامور من الكرة الأولى السفلى الكبرى إلى الثانية التي تليها في الحجم ثم إلى الثالثة العليا التي تكون أصغر.
[29] العكاري (جنينة)، نوفمبر 1977، ص ص 55 - 58
*

الذي يعود إلى أوائل القرن السابع عشر، على ثلاث أروقة من ثلاث بلاطات يعد سمة مميّزة لبعض المساجد العثمانية وأيضًا الأنماط المعمارية الأخرى التي تأثرت بالإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة. وتهيمن على الواجهة الشمالية بوابة في شكل مدخل ضخم، غالبًا ما يكون مزينًا بتفاصيل زخرفية مثل النقوش النباتية، والكتابات بالخط العربي أو عناصر منحوتة. ويُحيط به إطاران من الأعمدة تتوّجهما تيجان من النّوع الحفصي، ويحُدّان بابًا مستقيماً مفتوحًا في مكانٍ مائل مقارنةً بالقوس. كما واصل الباحث أحمد السعداوي وصف المعلم ويشير إلى أنّ المدخل محمي بباب خشبي قوي مزود بالمسامير ذا لَوحَيْن، موضوعة داخل أعمدة وقوس علوي من الحجر الجيري الفاتح. وينسجم المحراب، مع التجويف والمشكاة في الحائط في إطار مستطيل، مع عمودين مُتموّجين مُكلّلين برؤوس أعمدة نيون دورية مصنوعة من الرّخام الفاتح. ويُشكّل القوس نصف القبة للمحراب، والمُكوّن من مفاصل مزدوجة الألوان، يرتكز على أربع أعمدة صغيرة مغطاة برؤوس أعمدة حفصية[30]. كما بنى علي ثابت، على نفس الشارع التجاري، **ميضأة** قرب زاوية سيدي الكلاعي تضمّ دورات مياه عامة وأماكن للوضوء، وكانت مزودة بالمياه عبر قناة باردو. بالإضافة الى الدور التقليدي للميضأة المرتبط بالوضوء والشعائر الدينية، فقد تنوّع استخدام الميضأة مثل المراحيض العامة لفائدة الّذين يعملون في السوق أو يرتادونه.

بنى علي ثابت مقهى وتعرف باسم مقهى المرابط ومقهى الأندلسيين. وتواصل الحفاظ على التسمية من تاريخ تأسيسها سنة 1629 الى اليوم. وتمّ التعرّف إلى سنة تأسيس المقهى من خلال نقشين عربيين يعودان إلى عام 1629. ثمّ حبّس على ثابت المقهى لصالح المؤسّسة العامة وخصص عائدات المقهى لصيانة الميضأة. في نهاية القرن التاسع عشر، رسم شارل الألماني لوحة مائية حول البناء المعماري لمقهى المرابط. ويتضمّن مدخل ضخم الوصول إلى داخل المبنى، يتكوّن من ممر طويل محاط بمقاعد مبنية من الطوب. أمّا في الداخل، شبكة من ثماني أعمدة رقيقة تزينها تيجان من النّوع التركي، وتقسم القاعة إلى أربع بلاطات، تحتوي كل واحدة على ثلاثة أقواس. وتحمل الأعمدة، التي تمّ طليها بالألوان الأخضر، والأبيض، والأحمر، أربعة أقواس يرتكز عليها سقف مرسوم بأعمدة ظاهرة. والقاعة محاطة بالكامل بمقاعد مبنية من الطوب، وفي وسطها مساحة واسعة. وتحدّد المساحة بواسطة المقاعد تم تجهيزها كممر مُغطّى بحصائر القصب، يتكئ أو يجلس عليها الزبائن، أحيانًا حول طاولة منخفضة، للدردشة وتناول القهوة. علاوة على ذلك، تميّز هذا المقهى بالقبر التذكاري للمرابط الذي يحتويه، والذي أعطى اسمه للمبنى محاطًا بألواح خشبية مطلية باللون الأخضر، يشغل هذا القبر جزئيًا الرف الجانبي الممتد على يسار مدخل القاعة، وهو مغطى بالأعلام التقليدية للطوائف"[31]. وفي مذكراته التي كتبها خلال رحلة قام بها صيف عام 1731، قدّم دي لا كاندامين وصفًا لمقهى علي ثابت. وتكوّنت من **"غرفة طويلة ومنخفضة، في وسطها منصة مرتفعة بمقدار قدم ونصف وطولها حوالي أربعة أقدام. على طول الجدران كانت هناك منصات أخرى أكثر ضيقًا. كانت هذه المنصات مغطاة بحصائر من القصب، وكان هناك الكثير من الأتراك جالسين يدخنون، وبعضهم يلعبون نفس لعبة الطاولة التي شاهدتها في آغا القليبية، وقليل منهم فقط يشربون القهوة. مع ذلك، قيل لي إنه لا يمكنهم مغادرة المقهى دون دفع أجر صغير مقابل ثلاث فناجين من القهوة. هناك أيضًا بعض التجاويف الصغيرة على شكل فم موقد تحت المنصة التي تُستخدم كمخزن للمدافئ".**

يشير الباحث أحمد السعداوي إلى وجود نقيشة من الرخام الأبيض مستطيلة الشكل طولها 75 صم وعرضها 60 صم تحتوي على تاريخ تأسيس علي ثابت مقهى المرابط سنة 1629 وكتب على النقيشة:

1/ بسم الله الرحمان الرحيم

2/ يا قارئ بالله فادع مخلصا لعبد ذليل يتحرج

3/ رجاء بأن الله يغفر ذنبه عسى الله أن يعفو عليها ويصفح

[30] SAADAOUI (Ahmed), 2010, p. 27.
[31] Ibid, 2010, pp. 26, 27, 29.

4/ ناظم الأبيات إذ أحدث الميضات يرجو حسن المهمات

5/ بجاه من أم بكلمتى الشهادة وحث على الصلاة

6/ عليه صلوات وسلام سنة 1038 يفتحان لقائلها أبواب النجاة.

ويتميّز مقهى المرابط بضريح الولي الذي يحتضنه وأعطى اسمه للمبنى[32].

صفوة القول، بنى علي ثابت ميضأة سوق الترك ومقهى الأندلسيين المجاورة، وجامع القنيطرة داخل باب الجزيرة في تونس. فقد ورد أنّ **"أحباس الباب الجوفي الباب المعروف بجامع القنيطرة المجرد البنا على يد المحكم الوجيه المحترم الحاج الناسك أبي الحسن على ثابت داخل باب الجزيرة من تونس المحروسة"**[33]. وتُساعد الشواهد المعمارية خاصة الدينية على إعادة تشكّل المجال وتعميره. ويقول ابن أبي دينار "في أيام يوسف داي تحضرت البلاد وكثرت عمارتها، وكان مغرما بتجهيز المراكب في البحر للغزاة وبلغت عدتها خمسة عشر مركبا من الكبار. وفي أيامه كثرت الرؤساء في البحر وساعدته الأيام بالغنائم من البحر والهناء في البر فبنيت في أيامه عدة أماكن منها سوق الترك، وبني الجامع المشهور به **"جامع يوسف داي"** وجعل يوسف داي إمامه من الطائفة الحنفية، وجعل له أوقافا للمؤذنين والقراء[34]. كما بنى يوسف داي إزاء الجامع المدرسة اليوسفية غرب جامع يوسف داي وأدمج جزء كبير منها حاليا في مستشفي عزيزة عثمانة وفيها عدة بيوت للقاطنين بها والخدمة وأوقف عليهم أرغفة من الخبز لكلّ من المؤذنين والإمام والطلبة وقد تلاشي أكثر من ذلك. وبنى الميضاة التي تحت القهوة ينتفع بها وكذلك بنى القهوة فوق الميضأة وجعلها وقفا. وبنى السوق الذي به الجرابه مأوى لتجارتهم وكذلك بنى الحمام القريب من السوق. وبنى عدة فنادق لسكنى طائفة اللوند، وكذلك بنى السوق الذي يباع فيه الرقيق من السودان وغيرهم، ويقال له البركة. وكذلك فتح باب البنات بعدما كان مسدودا وبوبه وجعل فيه عدة حوانيت. وبنى قريبا منه سوقا يباع فيه الغزل. كما جلب الماء العذب من الحنايا المشهورة به. ووزّع ماءها في المدينة منها القبة المرخمة التي تحت الصومعة الملاصقة للجامع الأعظم، ومنها في رأس سوق الترك. "ومن خيراته بناؤه القنطرة العجيبة التي على وادي مجردة من ناحية بلد طبربة. كانت له صدقات بإعطائه للمؤدبين في ليلة المولد الشريف خمسة ريالات لكل كتاب وهي محلات لتدريس القرآن. "وممّن زان أيام دولته...المرحوم برحمة الله الحاج علي ثابت، وهو –رحمه الله- حسنة من حسنات يوسف داي. وكان صاحب إحسان للفقراء والمساكين، وله ذكر عند أهل تونس لا يحتاج إلى تعريف **"ومن بعض حسناته تضخيمه للمسجد الذي بإزاء داره داخل باب الجزيرة، وجعل له أوقافا. وكذلك تشييده للجامع الخارج من باب الجزيرة، والميضاة التي بسوق الترك، وجعل لها أوقافا لمن يقوم بها**[35]". كما قال الشريف السوسي في ديوانه مؤرخا للميضاة التي أنشأها على ثابت بسوق الرتك بقرب من الجامع الأعظم بسوق الترك في شوال

"...يهمّ لساحة منشئها ترى عجبا وقف بباب علاه وقفة اللهب"

وأيضا **"جواهر الحسن في أسلاكها انخرطت ما يميز مختلف منها ومؤتلف"**[36].

---

[32] Ibid., p. 2-26.

[33] أ. و. ت، **دفتر 3992**، ص. 229.

[34] الباهي (أحمد)، 2025، ص 333.

[35] .....، 2025، ص 334، 335، 336.

[36] محطوط بالمكتبة الوطنية **رقم 15843**، مقاس 20 *14.5، مسطرة 21، أوراق 252، نسخة رقمية (دون ترقيم باستثناء بعض الصفحات)

2.2.1. الانتقال من المسار الفردي نحو وجاهة عائلة علي ثابت

يملك على ثابت منزلا **"دار علي ثابت"**، ثمّ عرف بدار **السطمبولي** نهج القصبة. وانتقلت ملكيته حديثا إلى فاطمة ابنة محمد السطمبولي. وتقع الواجهة الخارجية لدار علي ثابت بين بابي **"دار الصيادي"** و**"دار الملولي"** أمام **"مدخل دريبة بوهاشم"**. وتحتوي الدار على سقيفة، وأُخذ الباب الخارجي عن العهد الحفصي واحتوي على كُوّة مستطيلة الشكل. وتكوّنت الدّار من عدّة أقسام **"بيت كبيرة"** وهي بيت رئيسية و**"بيت مونة"**، و**"داموس"**، و**"قاعة استقبال على اليمين"**، و**"دكانة محاطة بجص منحوت وسقيفة"**[37]. كما يملك علي ثابت منزلا صغيرا **"دويرة"** غرب جامع الزيتونة ويُعمّره الضبعاوي. بالإضافة إلى دكانين يصرف من كرائهما قرابة رُبُع المبلغ لقارئ كتاب البيوتي كلّ جمعة. ويقع الدكانين شرقي المفتح بالقنيطرة ملاصق لزنقة علي ثابت **"يصرف من غلة جميع الثلاثة مواضع المذكوره"** ستّة ريالات كبيرة للشيخ الذي يروي البخاري يوم ختمه بالجامع المذكور كلّ سنة. ويصرف ريالان كبيران للرّاوي مدّة ثلاثة أشهر ولمزوار المؤذنين دينار نواصر، ولكلّ مؤذن 16 ناصري وتعود هذه الوثيقة إلى 1682 "[38]. وتعتبر ظاهرة امتلاك البيوت استراتيجيا متّبعة من قبل كبار أعوان الدولة التونسية للقرب من صاحب السلطة. وشكّل ربض باب السويقة، أو باب الجزيرة، والفضاء القريب منهم مجالا لتركّز كبار العائلات المتنفّذة عهد يوسف داي أو في فترات متأخرة من العهد العثماني مثل دار الأصرم، ودار الجلولي، وغيرهم. وتميّزت عائلة علي ثابت بوجاهتها مستفيدة من الدّور الذي قام به على ثابت ولقبه الباحث محمد بن الخوجه **"الوزير"**. فقد بنى على ثابت الميضأة العثمانية قرب زاوية سيدي الكلاعي. واستطاع الجدّ المؤسّس والمقصود بذلك على ثابت تغيير مسار هذه العائلة. فأصبح مختلف أفرادها من الوجهاء وكبار الملاكين. وتشير وثائق الأرشيف الوطني إلى امتلاك عبد الله ثابت حبُس زيتون مؤرّخ 1جويلية 1689، متمّمة **"بالشهادة العادلة من تونس"** يوم 15 جوان 1764[39]. ويملك الحاج عبد الله ثابت أرضا مخصّصة لغراسة الزيتون غرب الموضع الكائن **"العطاف"** بتونس، وشهد على صحّة ذلك 29 جوان 1696، وتمّمت هذه الشهادة 15 جوان 1764[40]. كما يُعمّر محمد ثابت حانوت شرق **"سويقة بني زرت"** وحانوت ثاني تمّ تعميره من قبل محمد بن رمضان قوّما بستين ريال في 1 جويلية 1696[41]. كما حبّس علي ثابت أرضا مُخصّصة لغراسة الزيتون تعرف بابن مرزوقة كائنة بطريق الرّاعي شرق تونس. وامتلك ضيعات أخري مشجّرة زيتونا **"وجميع الموضع المشجر زيتونا الكائن بالعصاب" "بو فراح"** ورد أنّها **"من أحباس المرحوم علي ثابت وحرثه احد عشر زوجا"**. وتقع ضيعة ابن مرزوقة **"من أحباس علي ثابت"** قرب موضع يوسف داي طريق المنيهلة جهة بنزرت. بالإضافة إلى ضيعة مشجرة زيتونا طريق بنزرت قرب الماجل وبوسطها طريق الجباسة. كما حبّس علي ثابت الجامع الجوفي المعروف بجامع القنيطرة. وتمّ تشجيره زيتونا بمنطقة **"البسباسية"**. كما اشتغل على ثابت في صناعة الشاشية ويملك عدّة "حوانيت" قرب جامع الزيتونة المعد لصناعة الإسفنج والشاشية **"جميع الحانوت قرب جامع الزيتونة المعد لصناعة الاسفنج والان لصناعة الكبوس من أحباس المرحوم علي ثابت"**[42].

يبدو أنّ القاسم المشترك بين المهن الحضرية والإشراف على تجارة الشاشية علاوة على الاشتغال في سلك الكتابة. عاملا أساسيا في استخزان عائلة ثابت. وساهم صعوده وإقصائه المنافسين والطامحين مثل عائلة متنفذة وهي عائلة الزهاني في وجاهة عائلته. فقد توارثت عائلة ثابت خطّة الكتابة مدّة تزيد عن ثلاثة قرون منذ عهد يوسف داي إلى فترة الحماية مستفيدة من مسارات أفرادها مثل محمد ثابت الّذي لقّب بالوجيه. واشتغل في تجارة الشاشية وتقدم لخطة **يازجي المتجر**، وهي كتابة الحكم المتجري **"صاحبها من العشرة الحكام ولها اعتبار يومئذ في الحاضرة"**، ثمّ قدّمه أحمد باي شيخا بربض باب منارة. كما عدّد أحمد بن أبي الضياف خصال محمد ثابت بقوله

---

[37] REVAULT (Jacques), 1980, p. p. 314 – 315.

[38] أ. و. ت، **دفتر 3992**، ص. 229.

[39] السعداوي (أحمد)، 2011، ص. 487.

[40] .....، 2011 ، ص. 487، 488.

[41] .....، 2011، ص. 360، 361.

[42] أ. و. ت، **دفتر 3992**، ص. 229.

"كان وجيها، فاضلا، خيرا، نقي العرض، حسن الاخلاق، في مشيخة ربض باب المنارة" وتُوفِّي سنة 1852. وتقدّم عمر بن محمد ثابت لكتابة مجلس المتجر وهي من الخطط النبيهة، ثمّ ألزمه محمد باي مشيخة مدينة تونس وصاحبها يسمي أمين الأمناء، وتوفي عام 1868. كما انتمى عدّة تُجّار إلى عائلة ثابت من بينهم محمد، وعمر، وعلالة، وهو عضو في المجلس المتجري. ثمّ واصلت هذه العائلة امتهانها التجارة حتى فترة متأخّرة من عهد الحماية مثل الحاج محمد بن حميدة بن محمد ثابت أمين تجّار العطور سنة 1936[43]. فقد حققت عائلة علي ثابت نجاحاتها الاقتصادية بفضل الإشعاع على المهن الحضرية مثل أمانة الحرف، والمهن التجارية، والأسواق، ورئاسة المجلس المتجري وعضويته. كما احتكروا خطة شيخ مدينة تونس صاحبها أمين الأمناء. ومنح محمد باي التاجر محمد ثابت مشيخة المدينة، وأصبح عمر ثابت شيخ المدينة بالحاضرة بين 1854 و1862[44].

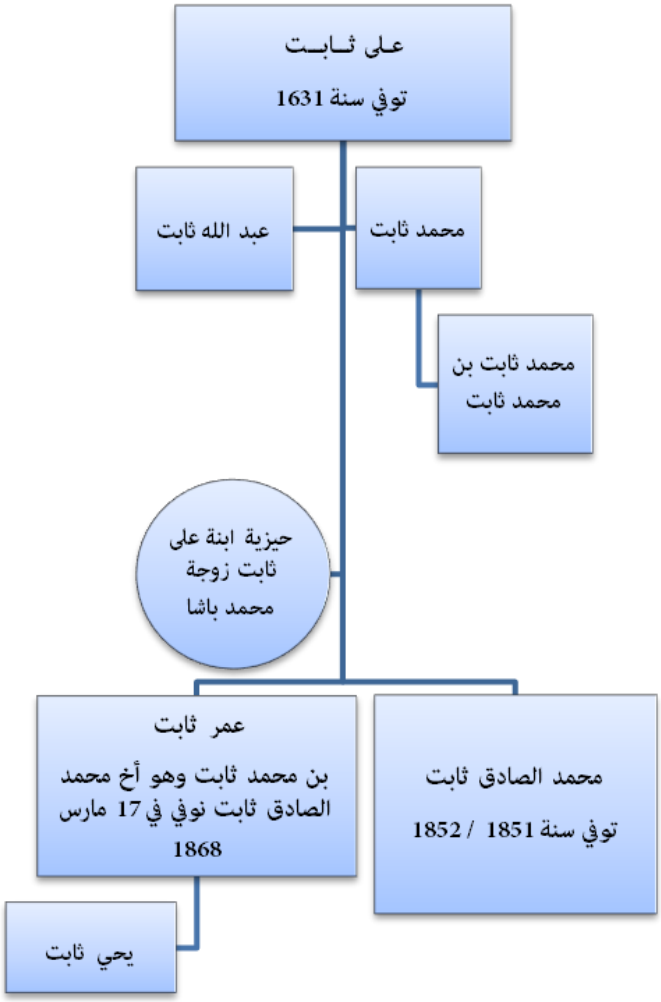

رسم 1. شجرة نسب عائلة ثابت[45].

[43] فروة (محمود)، 2009، ص. 170.

[44] فروة (محمود)، 2009، ص 166، 167، 284.

[45] السعداوي (أحمد)، 2011، ص463.

- بن أبي الضياف (أحمد)، 1990، ص. 86، 163.

- ابن أبي دينار، 1993، ص ص 193، 194.

- الشريف السوسي، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم **15844** :

مدح الشريف السوسي علي ثابت وابنه محمد بمصر أثناء سفر هما إلى الحج، ثم إثر عودة الشاعر المذكور من مصر واستقراره بتونس.

- الغزي (الهادي حمودة)، 2004، ص 249.

2. الدور السياسي والاقتصادي لعلي ثابت

2.1. الدور السياسي

تحصّل على ثابت الذي عاش منذ أواخر القرن السادس عشر وتوفي سنة 1631، على مناصب عليا في دولة يوسف داي[46] وحظي بدور بارز في تقلد يوسف داي الحكم. فقد ذكر السّرّاج **"فلما ثبت موت عثمان داي ابتدر على ثابت وقبل يد يوسف داي، فترادفت الناس بالبيعة والانقياد وتم الأمر ليوسف داي"**[47]. كما أورد بن أبي دينار دور على ثابت السياسي بقوله **"فبينما هم كذلك إذ دخل علي ثابت وكان من أصحاب يوسف فلما رأى جمعهم أقبل بجسارته وقبل يد يوسف داي وبارك له فلم يبق من الجماعة أحد إلا وفعل مثله فبايعه كبار العسكر... وبايعوه على طبقاتهم وتم له الأمر"**[48]. في هذا السّياق، تؤكّد النسخة المنقحة للباحث الباهي (أحمد) على صحّة هذه الرواية **"وهو أوّل داي استقام أمره بلا تعب" رشحه عثمان داي في حياته لخلافته وزوجه ابنته لكن لم يتم الزواج وذلك على حساب عجم داي الذي كان في باجه. واثر وفاة عثمان داي "بعثوا إلي عجم داي رسولا وكان في باجه وتجمعوا عند دار عثمان داي. فبينما هم كذلك اذ دخل عليهم علي ثابت فلما راي جمعهم أقبل وقبل يد يوسف وبارك له، فبايعه كبار العسكر وطلعوا به إلى القصبة وأجلسوه على عادتهم. وتم له الأمر ولما جاء عجم داي بايعه وأكرمه يوسف داي"**[49]. فقد استغلّ علي ثابت حضوره مع يوسف داي بسقيفة عثمان داي، وانتظر كبار أعوان الدولة وأصحاب البيعة الخاصة قبل مبايعة الأهالي، قدوم **"عجم"** من باجة لاختيار داي جديد. فلمّا ثبت موت عثمان داي ابتدر عليّ ثابت وقبّل يد يوسف داي[50]. وإثر قدوم عجم داي، أصبح من جملة المبايعين. ثمّ وفد علي يوسف داي **"الخاص والعام بالبيعة على حسب طبقاتهم"**. وأخذ علي ثابت في مباشرة الحُكم وإقصاء المنافسين. وانتهي النّزاع بين عثمان داي[51] وصفر داي بانفراد عثمان داي بالحُكم. ثمّ انتقلت السلطة إلى يوسف داي بين 1611 و1637 مدّة 27 سنة[52]. وتعاظم نفوذ يوسف داي بوفاة أبي الغيث القشاش في 15 فيفري 1622، ثمّ خلفه أحد مماليكه مراد كورسو باي[53].

ساهمت استراتيجية المصاهرة في وجاهة عائلة ثابت، باعتبارها وسيلة فعّالة تعتمدها بعض العائلات للحفاظ على وجاهتها ومكانتها داخل البنية الاجتماعية والسياسية. يبدو أنّ علي ثابت واعيا بضرورة نسج شبكة من العلاقات الأفقية والودية مع عائلات أو أفراد متنفذة تجمعهم قواسم مشتركة مثل الانتماء إلى العنصر المحلّي على اختلاف أصولهم الجغرافية ومساراتهم المهنية سواء في الخطط القلمية، أو الفقهية، أو العسكرية. فقد تتراجع مكانة بعض العائلات عندما تتوتّر علاقاتها مع صاحب السلطة، لذلك فإنّ بناء شبكة من العلاقات الودية من خلال المصاهرة، أو الشراكة في ممارسة القرصنة أو عقد صفقات تجارية، تساهم في الدفاع عن مصالح العائلة مصالح العائلة وتوفير غطاء اجتماعي وسياسي، يمكن أن يتجلّى في دور الوساطة، خاصة في حال تدهورت علاقاتها بالحكام.

تكشف وثيقة مؤرّخة تعود إلى القرن السابع عشر وكتبت بتاريخ 14 نوفمبر 1609، فإنّ ابنة علي ثابت تدعى **"الحرة حيزية بنت الشيخ الثابت" وتؤكّد على شرف نسبها.** يشير الفارق الزمني بين الجيلين إلى مرور 39 سنة على وفاة على ثابت بالإضافة إلى تصريح مراد باي بأن أمّه حيزية بنت الشيخ ثابت تزوجت من والده محمد باشا[54].

---

[46] ابن أبي دينار،1993، ص. 193، 194.

[47] الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي)، 1984، ص. 351.

[48] ابن أبي دينار، 1993، ص. 193، 194.

[49] الباهي (أحمد)، 2025، ص. 332، 333.

[50] بن أبي الضياف (أحمد)، 1990، ص. 36، 37.

[51] حكم عثمان داي بين 1598 و1610، ولقّب **قارة** عثمان وترمز صفة سواد البشرة إلى الشجاعة والبأس والمثابرة.

[52] REVAULT (Jacques), 1980, p. 1-2

الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي)، 1984، ص. 341، 342.

[53] الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي)، 1984، ص. 347، 359.

[54] السعداوي (أحمد)، 2011، ص. 463.

فقد وقعت مصاهرة بين علي ثابت ومحمد باشا الذي حظي بدعمه، وساهمت في التقارب بينهما وبانتقال الحكم إلى المملوك مراد باي ليخلف رمضان باشا.

منح هذا التقارب العائلي عائلة ثابت موقعًا متميّزًا داخل النخبة الحاكمة، واستفادت من المكانة السياسية التي رسّخها علي ثابت، مما ساعدها على الحفاظ على استمراريتها ورفعة منزلتها. ذلك أنّ اختيار يوسف في مرحلة أولى داي، ثم زواج محمد باشا من ابنة علي ثابت في وجاهة عائلة ثابت. كما زوّج علي ثابت ابنته من أحد الرجال المؤثرين من كبار أعوان دولة يوسف داي[55] مثل محمد الشتي توفّي 30 فيفري 1630، صهر علي ثابت من اللزامة. وساهمت المصاهرة في ارتفاع مكانة **"الشيخ أبو الحسن علي ثابت" "وبلغ مرتبة لا مطمع لأحد في لحاقها"**[56]. يتّضح من خلال هذه المعطيات أنّ الأدوار الفردية قادرة على تغيير مكانة العائلات داخل المنظومة الاجتماعية والسياسية. فقد رسم علي ثابت توجهات العائلة وحدد مسار أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. كما تدخّل على ثابت في مسألة زواج يوسف داي من ابنة الشيخ الزهاني والعامل المفسّر لذلك تقليص نفوذ عائلة الزهاني. فقد عرفت تونس عهد الدايات تنافسا بين عائلتين متنفّذتين ثابت والزهانى نسبة **"للشيخ الزهاني"** أو **"أولاد الزهاني"** ونادرا ما ذكر الاسم نظرا لارتفاع مكانة الزهاني. فقد ارتأى عثمان داي عدم تزويج ابنته من يوسف داي الذي كان مؤهلا لخلافته في حكم إيالة تونس. وإثر وفاة عثمان داي سنة 1611 فشل هذا الزواج بإرادة سياسية من علي ثابت الّذي صرف نيّة يوسف داي عن ابنة عثمان داي **"خشية تعاظم نفوذ الزهاني"** جدّ **"البنت"**[57]. وتزوّج يوسف داي من أسيرة مسيحية تدعي قمر أصلها كرسيكي. وأنجب منها ابنه محمد، أمّا بقية الأبناء الثلاثة أحمد، ومصطفي، وفاطمة[58] . تعود أسباب هذه الزيجة إلى وعي عثمان داي بأهمية كسب ولاء القبائل وتدعيم أسس حكمه عبر إشراك العنصر المحلى تدريجيا في الوظائف العليا.

يتجلّى الدور السياسي لعلي ثابت من خلال تدخّله في الصراع بين إبراهيم باشا الذي يدعّمه الشاعر الشريف السّوسي، وقاسم باشا ويدعّمه علي ثابت مستشار يوسف داي. وتمكّن علي ثابت من حسم الصراع لفائدة قاسم باشا وأجبر إبراهيم باشا على ترك الايالة التونسية[59]. كما برز دور علي ثابت السياسي من خلال موقفه تجاه نفوذ الزوايا بوجه عام، وزاوية أبي الغيث القشاش على وجه الخصوص. فقد تزامن صعوده مع سياق عام اتسم بصراع خفي بين سلطة الدايات المتصاعدة وسلطة الولي أو **"المقدّس"**، باعتبار الزوايا تجسّد قوة روحية واجتماعية موازية للدولة. في هذا الإطار، تداول عثمان داي مع أعضاء الديوان فكرة الاستيلاء على جزء من ممتلكات الزاوية القشاشية، في خطوة تعكس رغبة السلطة العسكرية الناشئة في إخضاع المؤسسة الصوفية لنفوذ الدولة، وتأكيد تبعيتها لجهاز الحكم الذي يمثّله عثمان داي. انطلقت بذلك بوادر صراع بين نخبة جديدة تتكئ على القوة العسكرية، يتزعمها عثمان داي—ذو النسب المجهول—ونخبة تقليدية يمثّلها أبو الغيث القشاش، باعتباره رمزًا لسلطة روحية تتمتع بهالة دينية ومكانة اجتماعية واسعة. يشير الباحثان لطفي عيسى وحسين بوجرة إلى رواية المنتصر بن مرابط بن لحية القفصي التي نقل فيها مضمون **"ورقة مكتوبة بالأخضر"**، دعا من خلالها أبو الغيث القشاش نخبة الأندلسيين إلى الاستقرار في مدينة المهدية، وهو ما يكشف مدى اتساع نفوذه وخضوع هذه الفئة لتوجيهاته، حيث كانوا، بحسب الرواية، **"مطيعين في كل أمر"**.

استشعر علي ثابت هذا التمدد الخطير لسلطة الزاوية، فبعث برسالة إلى أعضاء الديوان يحذّرهم من تبعات ما وصفه بتشكيل أبي الغيث "حزبًا من الأندلسيين في كل بلد"، مؤكدًا أن القشاش يسعى لاستخدامهم في مواجهة السلطة الحاكمة، بل ويهدّد "بإعطائهم الحديد حتى يفنيهم عن آخرهم". وقد أودعت هذه الرسالة في الديوان ليلًا، غير أن يوسف داي شكّك في مضمونها واعتبرها غير صحيحة. فقد رأى علي ثابت أن تعاظم نفوذ الزاوية

---

[55] الوزير السراج، 1984، ص. 360.

[56] .....، 1984، ص. 57، 138، 350، 351.

[57] الوزير السراج، 1984، ص. 351.

[58] Blili (Leila Temimi), 2012, p.p. 298 – 300.

[59] الغزي (الهادي بن حمودة)، جوان 2011، ص. 254.

القشاشية يعكس بروز سلطة دينية موازية تهدّد سلطة الدولة الناشئة، ما جعله يدفع نحو الحدّ من توسّعها، خاصة في ظل مساعي الدايات إلى الانفراد بالحكم وإرساء سلطة مركزية تُقصي القوى التقليدية ذات الطابع الروحي أو القبلي.

يبدو سعي الدولة إلي الإشراف على الزَوايا لمراقبتها وإزاحة خطر مُنافستها للحُكّام، لذلك لئن تشبَث على ثابت بضرورة النَزاع بين الوليَ وصاحب السَلطة مثل عهد عثمان داي. فإنَنا نُسجَل تقاربا بين يوسف داي وأبو الغيث القشاش قد يُقوَض مكانة على ثابت. كما سعي على ثابت إلى القضاء على إمكانية التقارب بين الأطراف المحلية والعنصر التركي، بالمقابل اعتبر يوسف داي أمام أعضاء الديوان بأنّ على ثابت **"مفسد... مزور حاسد للشيخ"**، بهدف الحصول على مباركة الولي أبو الغيث القشاش والتقرّب منه قائلا: **"سيدي، ادع لي بالخير، لأني خديمك"**[60] لأنّ المصلحة تقتضي ذلك. ثمّ واصل مراد باي سياسة يوسف داي عبر استغلال الرأسمال الرمزي المعنوي والمُتمثّل في سلطة دينية لأبي الغيث القشاش، فأصبح البعد العقائدي الديني في خدمة السياسي. ويُقدّم المنتصر بن المرابط بن لحية شهادة خاله أحمد البرجي الذي أراد الاستئذان من الولي القشاش قبل زيارة **"مجذوب اسمه عبد الرحمان"** في مدينة تونس. فأورد بن لحية على لسان خاله أحمد البرجي قائلا **"وإن لم تأذن لي لم أمش له"** وتبرز هذه الرواية المكانة العليا لصاحب الزاوية القشاشية[61].

يُظهر سعي الدولة إلى الإشراف على الزوايا رغبة واضحة في مراقبة نشاطها وتقليص قدرتها على منافسة الحكّام. ضمن هذا الإطار، تمسّك علي ثابت بأهمية الحفاظ على مسافة فاصلة بين السلطة السياسية وسلطة الولي، كما كان الحال في عهد عثمان داي. غير أن تقاربًا لاحقًا بدأ يتبلور بين يوسف داي وأبي الغيث القشاش، وهو ما مثّل تهديدًا محتملًا لمكانة علي ثابت داخل منظومة الحكم. من هذا المنظور، تحرّك علي ثابت لعرقلة أي تحالف ممكن بين النخب المحلية والعنصر التركي، في حين سعى يوسف داي إلى كسب دعم أبي الغيث القشاش، مُقدّمًا نفسه أمام أعضاء الديوان بوصفه خادمًا للولي، واتّهم علي ثابت بأنه **"مفسد... مزوّر، حاسد للشيخ"**، في محاولة لتبرئة نفسه من الخصومة مع الزاوية القشاشية والتقرّب من رمزها الروحي قائلًا: **"سيدي، ادعُ لي بالخير، لأني خديمك"**، انسجامًا مع منطق المصلحة السياسية. ثمّ واصل مراد باي النهج نفسه، مستفيدًا من الرأسمال الرمزي المتمثل في المكانة الدينية لأبي الغيث القشاش، حيث وُظّف البعد العقائدي في خدمة المشروعية السياسية. وتُبرز شهادة أحمد البرجي، كما نقلها المنتصر بن مرابط بن لحية، عمق التأثير الروحي للزاوية القشاشية؛ إذ أصرّ البرجي على أخذ إذن الولي قبل زيارة "مجذوب اسمه عبد الرحمان" في مدينة تونس، قائلًا: "وإن لم تأذن لي، لم أذهب إليه"، ما يدلّ على المكانة الرفيعة التي كان يحظى بها القشاش بين العامة والخاصة.

شهد علي ثابت وقائع النّزاع الحدودي مع إيالة الجزائر، أدى ضرورة تحديد الحيز الجبائي برمضان باي وهو أحد قادة المحلة إلى الهجوم على بني شنوف الذين كانوا يحتلون مناطق التخوم في جوار الكاف والذين كانوا يتلاعبون بولائهم حسب ما يتحصلون عليه من منافع. بدأت التحركات العسكرية في 1612 ورد الجزائريون الفعل في 17 أوت – 15 سبتمبر 1613. وكاد الجيشان أن يلتحما لو لم تقم بعض الجهات الدينية بوساطتها مما عجل بالاتفاق المبرم بين 23 مارس – 2 أفريل 1614 والقاضي أن يكون الخط التضاريسي لواد سراط الحد الطبيعي الفاصل بين السيادتين، فما هو شرقيه لتونس وغربيه لوجق الجزائر[62]. فقد ساهم انتشار الخلاف داخل الشق الجزائري وانقسام الجند في ضبط الحدود الغربية واعتبار وادي سراط حد طبيعي فاصل بين الايالتين[63] وليس بشري [64].

---

[60] القفصي (المنتصر بن المرابط بن أبي لحية)، 1998، ص ص 73، 74، 140، 141.

[61] .....، 1998، ص 264.

[62] البشروش (توفيق)، 1992، ص. 31 – 34.

بقي النزاع الحدودي بين ايالتي تونس والجزائر قائما في القرن التاسع عشر وخاصة مسألة قبيلة نهد الحدودية.

[63] RAYMOND (André), 2006, p. 78.

[64] التايب (منصف)، 1998، ص. 12.

ساند العنصر المحلّى والأندلسي يوسف داي في حربه ضد ايالة الجزائر بغرض ضبط الحدود. في هذا المضمار، دفع مصطفي كردناس لفائدة مؤسسة الديوان 7 ألاف محارب مسلّح. بيد أنّنا لا يمكن أن نثق في صحّة هذا الرقم، لكنه يبرز ارتفاع مساهمة العنصر الأندلسي لتمويل حرب الجزائر الحدودية سنة 1628. " e le andalusse ancora; il caito delle quali, oscia capo di giustilia che chiamano in lingua spagnola alcaide, si é offerto alla doana di Tunisi di dargli in ogni evento 7000 huomini d'arme ben armali» فقد عرض قائد العنصر الأندلسي مصطفى دي كارديناس أن يمدّ يوسف داي بسبعة ألاف رجل مقاتل ». من هذا المنظور، يبدو أنّ هذا الرقم مبالغ فيه لكنّه يكشف قيمة المساهمة التي قدّمها كبار أعوان الدولة مثل مصطفي دي كاردثيناس الأندلسي. ثمّ في 1 جوان 1628، إثر توغّل الأسطول الجزائري في خليج تونس، ويضمّ 74 سفينة. دعي مصطفي دي كارديناس مع صديقه علي ثابت مستشار يوسف داي مع بقية كبار أعوان الدولة رافعين السيوف سكان مدينة تونس التوجه بكثافة نحو ميناء حلق الوادي للتصدي للأسطول الجزائري[65].

تعود جذور الصراع والحرب الحدودية بين إيالتي تونس والجزائر إلى ضرورة تحديد الحيز الجبائي برمضان باي وهو أحد قادة المحلة إلى الهجوم على بني شنوف الذين كانوا يحتلون مناطق التخوم في جوار الكاف والذين كانوا يتلاعبون بولائهم حسب ما يتحصلون عليه من منافع. بدأت التحركات العسكرية في 1612 ورد الجزائريون الفعل في 17 أوت – 15 سبتمبر 1613. وكاد الجيشان أن يلتحما لو لم تقم بعض الجهات الدينية بوساطتها مما عجل بالاتفاق المبرم بين 23 مارس – 2 أفريل 1614 والقاضي أن يكون الخط التضاريسي لوادي سراط الحد الطبيعي الفاصل بين السيادتين، فماهو شرقيه لتونس وغربيه لوجق الجزائر. وأورد اليات في 1615 أن الحد الساحلي ينتهي عند الرأس الأشقر. لكن لم يضمن الاتفاق تحسن العلاقات عاد النزاع مرة أخرى في سنة 1628 إثر استيلاء الباي مراد كورسو (1613 – 1630) على موقع عسكري غامض يدعى بارغو، لكنه يكوّن مركزا أماميا بالنسبة للكاف تجاه الغرب. وتأهّب الطرفان للحرب إلى حدّ أنّ الوساطة العثمانية لم تجد نفعا. وطلب الجانب الجزائري بإجلاء حصن أرغو وبتسليم الكاف لفائدته وبمعاقبة الباي المعتدي. واستمال الجانب التونسي الحنانشة في المناطق المتنازع عليها. وجنّد سكان العاصمة ما لا يقل عن 15 ألف مقاتل، وانضم اليهم مثلهم من الفرسان، علاوة على ما التحق بهم من العربان. وغادر الجيش التونسي على مرات بين 9 و25 أفريل 1628، تحت قيادة قابودان البحر الأسطا مراد الجنوي. وتوغل في التراب الجزائري مدة 7 أيام، وتألق فرسان وهران، وخسر الجانب التونسي وأضاع 25 صنجقا و425 أودة و54 مدفعا، بالإضافة إلى الأسلحة والعتاد والمواد الغذائية وأعدم البعض ووقع البعض الآخر في الأسر. وتقدم االجيش الجزائري إلى العاصمة وحاصرها وبعد عيد الفطر أعلن قائده عن شروطه في 9 جوان 1628 وهي إجلاء الكاف وإعادة أرقو وتسليم الجريد ودفع تعويض مالي قدره 700 ألف قطعة من العملة الذهبية. وعندما أيقن عدم حصوله على طلبه انسحب يوم 20 جوان تاركا الأمر للمفاوضات.

تضمنت المعاهدة الحدودية بتاريخ 16 جوان 1628 الإبقاء على وادي سراط كحد طبيعي، وتمديد هذا الخط نحو الشمال مسايرة لوادي ملاق وجبل الحيرش وجبل قلوب الثيران وجبل الحفا إلى البحر بحيث أنّ رعايا كل الجانبين إذا تجاوز الحد للعمالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمالة الثانية بخراج، بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المنتقل إليها. ولئن حافظت القبائل على حريتها في الترحال فقد وضع حد لحق الملاحقة. وافتقر المجال الشمالي االفاصل بين جبل الحفا والبحر إلى تحديد متفق عليه. فكانت لزمة المرجان محل نزاع اعتبر حكام تونس ان سيادة الجزائر تقف عند القالة، وعاد التوتر في ذي القعدة 1629 دون أن يفضي إلى تحديد نهائي[66]. كما تعكس هذه الوقائع هشاشة مفهوم السيادة في إيالة تونس، في ظل غياب حدود واضحة، واستمرار تمرد القبائل ذات النزعة الاستقلالية. اندلعت مواجهة جديدة مع الجزائر سنة 1628، بدأت بانتصار المحلة التونسية، و**"طلب أهل الجزائر الأمان"**، لكن سرعان ما تراجعت وانتهت بهزيمتها، وحُمّلت قبيلة أولاد سعيد **"الكسرة يوم السبت 23 رمضان 27 ماي 1628**

[65] PIGNON (Jean),1963, p.99.

[66] البشروش (توفيق)، 1992، ص. 31 – 34.

بقي النزاع الحدودي بين ايالتي تونس والجزائر قائما في القرن التاسع عشر وخاصة مسألة قبيلة نهد الحدودية.

وبلغت الأعراب مُناها من أنواع البغي والفساد في شهر رمضان ماي – جوان 1628". فقد بلغت القبائل درجة من التمرّد والنهب خلال شهر رمضان، في فترة امتدت بين ماي وجوان من العام ذاته. بالمقابل، واجهت السلطة المركزية هذا الوضع بممارسات عقابية ضد قبائل أولاد سعيد سنة 1632، وتمّ تحميلها مسؤوليّة الهزيمة، بهدف إعادة فرض السيطرة وضبط المجال خدمة لمصالح الجباية. وقد تم التوصّل لاحقًا إلى صلح "مرضي للفريقين" كما ورد في رواية الوزير السراج، مُوقعًا على وثيقته عشرون طابعًا رسميًا **"بالطرتين أعلاه ويمناه."**

اختُتمت الأزمة باجتماع ضمّ شخصيات دينية بارزة مثل محمد تاج العارفين البكري العثماني، خطيب الجامع الأعظم، وإبراهيم الغرياني، وإبراهيم الجديدي، ورمضان أفندي خطيب جامع يوسف داي، وأحمد خوجه، جد الشيخ عبد النبي، إلى جانب الشيخ مصطفى[67] وأعيان من **"العسكر"**. مثّل هؤلاء الوفد الرسمي الذي أرسله يوسف داي، بناءً على اقتراح من علي ثابت، الذي وُصف حينها بـ**"صاحبه ووزير تدبيره"**[68]. كما عكست واقعة **"السطارة"**[69] ، التي انتهت بترسيم حدود واضحة[70]، انتقالًا مهمًّا نحو تصور جديد للدولة يحاول ضبط المجال والتحكّم في الأطراف عبر أدوات تفاوضية، بدلًا من الاكتفاء بالهيمنة العسكرية أو الرمز الديني.

2.2. الدور الاقتصادي

اشتغل علي ثابت في القرصنة وهي نشاط اقتصادي بارز بلغ أوجه الذهبي عهد عثمان داي **"وهو أوّل داي ظهرت في أيامه المراكب الكبار والشّواطي والبظّاشات وإنما كان المتعارف قبل ذلك ما دونها من الفراقط"**[71]. وتعتبر المُشاركة من الثوابت في ممارسة النشاط القرصني. ويتمّ تمويل النشاط القرصني من قبل الرياس بالاشتراك مع وجهاء المال وكبار أعوان الدولة. بالإضافة إلى تجهيز السفينة المعدّة لغرض القرصنة برايس، وطبيب، وعملة، وبحارة[72] مع استعمال الخبز بشماط. فقد تميّز النشاط القرصني الذي كان الركيزة لاقتصاد الايالة التونسية في القرن السابع عشر بالإضافة إلى التجارة البحرية. يتجلّى هذا التطوّر عبر مجموعة من الضوابط التي التزم بها القراصنة. فقد لبسوا زيًا موحّدا من الصوف ولم يلبسوا الحرير[73]. مثل الاشتراك في اللباس في هذا المضمار، قدّم كلّ من علي ثابت والقايد محمد وثيقة تفويض تمّ تحريرها بمنزل علي ثابت وتقديمها إلىAnthoine Berenguier قنصل مدينة مرسيلية لجمع المال حسب الاتفاق المنعقد بينهما مقابل عمليات تحرير الأسري. ثمّ أرسلت الأموال التي جمعها قنصل فرنسا إلى Anthoine Calvane المكلّف بإيصالها وفق الاتفاق بينهما. فقد حظيت فرنسا بعدّة امتيازات داخل إيالة تونس بفضل مجموعة من المعاهدات سمحت بحصولها على عدّة مكاسب مثل افتداء الأسري بأسعار منخفضة وشروط أقلّ مرونة من بقيّة الجاليات الأخرى مثل الإيطالية[74].

بين 1606 و1640، بلغت مداخيل الايالة التونسية 660279 ريال، وبين 1616 و1620، مبلغ 118551 ريال[75]. كما يملك يوسف داي مثل كبار أعوان الدولة **زندالة** تغيّرت أسماءها مع تحوّل ملكيتها إلى مُلّاك جدد مثل يوسف داي، وأسطا مراد الجنوازي، والباي، والباشا. ويعود اسم "**زندالة**" إلى الكلمة التركية "zindan" التي تعني السجن أو المكان المظلم. أما المصطلح الفرنسي "bagnes" فهو مشتق من الإيطالية "bagno" التي تعني الحمام. تعود أصول هذا الاسم إلى القرن السادس عشر، عندما تم سجن أسرى مسلمون في ليفورنو في منشأة قديمة للحمامات. ومنذ

---

[67] الوزير السراج، 1984، ص. 48، 57، 58، 360.
الباهي (أحمد)، 2025، ص. 337، 338.
[68] بن أبي الضياف (أحمد)، 1990، ص. 39.
[69] الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي)، 1984، ص. 48، 57، 58.
[70] التايب (منصف)، 1998، ص 12.
[71] الوزير السراج، 1984، ص 343.

[72] SEBAG (Paul), 1989, p .92.
[73] GRANDCHAMP. (Pierre), 1988, p. 23.
[73] Raymond (André), *Tunis sous les mouradites la ville et ses habitants au XVII^e siècle* Cérés, 2006, p.37
[74] GRANDCHAMP. (Pierre), 1926, p. 209.
[75] RAYMOND (André), 2004, p. 137.

ذلك الحين، أصبح هذا المصطلح يُستخدم للإشارة إلى أماكن إقامة العبيد المسيحيين في البلدان الإسلامية في شمال إفريقيا. ويملك الديّات، والباشوات، والديوان أو التجار الكبار ورياس البحر زندالة zandâla. وتستقبل هذه المنشآت عبيدًا خاصين مقابل دفع رسوم. يذكر السيد سانت-جرفيس بوجود باغن تابع للديوان "يستخدمه أيضًا الأفراد." وقدّم المبشّرين أسماء الكنائس التي كانت مخصّصة للزندالة: القديسة الصليب، الثالوث الأقدس، البشارة، سيدة الكرمل، سيدة الوردية، القديسة لوسي، القديسة كاترين، القديسة روزاليا، القديس يوسف، القديس ليونارد، القديس فرنسيس، القديس سيباستيان، القديس شارل. أما الأسماء التي أعطاها التونسيون: يوسف داي، أستاذ مراد، مراد باي، قوشك مراد، كارا أحمد، الباشا، على ثابت[76]. ويوجد في تونس ثلاثة عشر من هذه المنشآت، وتقع هذه الأماكن غالبًا في مناطق نائية، بعيدة عن المركز. وغالبًا ما وجدت بالقرب من أبواب المدينة التي كان يصل منها الأسرى، وخاصة باب البحر[77].

بين 1604 و1609، وقعت 43 عملية افتداء أسري القرصنة مقابل دفع أموال ونصفهم تقريبا 22 أسير بنسبة 49% من أصول جغرافية مختلفة مثل أسري مدن مرسيلية، وتولون، ومدينة كان الفرنسية وغيرها. كما أنّ أغلب مموّلي النشاط القرصني من أصل تركي مثل على باشا، ومصطفي باشا، وقادر باشا، وعبدي خوجه، ومصطفي آغا، ويوسف شلبي. وأسطا مراد الجنوازي، ورمضان باي، ومصطفي الانقليزي وغيرهم[78]. بيد أنّ ذلك لا ينفي عدم اشتغال العنصر المحلي في النشاط القرصنى، وساهم في تحقيق التّراكم المالي وتنمية ثروة أعيان المال مثل علي ثابت أو كبار أعوان الدولة من أصحاب الخطط والوظائف السّامية رغم أسسها الهشّة. كما يتمّ توزيع غنائم القرصنة في القرن السابع عشر، بحصول الباشا على 10/1، ونصيب الداي نصف الأسري، ويتحصّل مُموّل عملية القرصنة على 25 جزء[79]. تساهم القرصنة في تحقيق التراكم المالي، لذلك ارتأينا إبراز عدد أسري النشاط القرصنى الذين تمّ تحريرهم بفدية بين 11 مارس 1621 و14 نوفمبر1630م[80].

احتكر يوسف داي أغلب عمليّات القرصنة بين 1621 و1630، وفئة الجند الترك، ثمّ في مرتبة أدني بعض كبار أعوان الدولة مثل علي ثابت. وقدّرت حصّة يوسف داي من إجمالي عدد الأسري المحرّرين 51 % من الأموال المدفوعة أكثر من نصف المحرّرين وعددهم 150 من إجمالي 294 أسير. وثانيا، سليمان بن عثمان داي 17 % وعدد الأسرى 51، وثالثا مراد كورسو 16.6 % وعدد الأسرى المحررين 4 أسير، ورابعا محمد شلبي بن عثمان داي الذي تحصّل على 7% من المداخيل إثر تحرير 20أسير. وخامسا عبدي باشا من أصل تركي كاتب الديوان تحصّل على أموال مقابل افتداء 14 أسيرا. وأخيرا تحصّل علي ثابت على 3 % من الأموال المدفوعة مقابل تحرير 8 أسري.

ساهمت عمليات افتداء أسرى النشاط القرصني في ارتفاع مداخيل على ثابت. وتحصّل علي ثابت من عمليات افتداء أسري القرصنة إثر تحرير أسيرين وهما Don Laurenzo Ruis de Herera وSilvia اشترك كلاهما في الديانة بوصفها مسيحية كاثوليكية، وفي الانتماء إلى تنظيم القديس جان بالقدس، على مبلغ من المفتدي Giacob Valensin فدية مقدارها 3508 ريال فضية لفائدة علي ثابت. وتحصّل علي ثابت على ألفين[81] سلطاني[82]، وخصّص

---

[76] SAADAOUI (Ahmed), 2003, p. 8, 9, 10.
[77] SAADAOUI (Ahmed), 2016, p.19.
[78] BACHROUCH (Taoufik), 2020, p.p. 65, 139.
[79] Ibid, 2020, p. 65.
[80] GRANDCHAMP. (Pierre), 1926, p. 65.
[81] يشير الباحث إلى استعمال النقود الذهبية بتونس في القرن 17 هي النقود الاسبانية والبندقية. أمّا القطع النقدية التونسية تقتصر على سلطاني واستعملت في المعاملات مع المشرق ويزن السلطاني 3.5 غ من الذهب. ثمّ عرف استعمال السلطاني تراجعا بسبب جلب تبر من البلدان الافريقية فقد قلّ وجوده بعد 1680.
منذ بداية القرن السابع عشر، بدأ استعمال العملة الذهبية السلطاني في الصفقات التجارية. ثمّ تعويضها 1627 – 1628 بالعملة الفضية الريال. أمّا العملة السائدة والمستعملة بايالة تونس في الأنشطة التجارية المحلية العملة الذهبية السلطاني أو مع مدن الحوض الشرقي للمتوسط.
[82] بوبكر (الصادق)، **إيالة تونس في القرن السابع عشر وعلاقتها التجارية مع موانئ البحر الأبيض المتوسط مرسيليا وليفورنة** زغوان: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والأندلسية الموريسكية، 1987، ص ص 7، 8.

مبلغ 200 سلطاني للإجراءات المتبعة، و13 سلطاني لفائدة حارس "الزندالة" bagne مقرّ سكن الأسري، و20 سلطاني للباب، و47 سلطاني للمصاريف التي دفعها علي ثابت على الأسري مدة إقامتهم. وأصبح المبلغ الإجمالي 2280 سلطاني وتحصّل على المبلغ المذكور من قبل تنظيم ديني من مدريد[83]. يبدو أنّ وقوعهما في الأسر إثر مواجهة عسكرية جمعتهم مع قراصنة الايالة التونسية. وتمثّل القرصنة مواجهة في الصفوف الأمامية مع هذا التنظيم الديني، أو فرسان مالطة وغيرهم. وترمز في الذهنية السائدة إلى جهاد بحري بين **"دار الإسلام"** و**"دار الحرب"**، بين عالمين إسلامي ومسيحي.

جدول 1. مداخيل علي ثابت من عمليات تحرير أسري النشاط القرصني[84].

تاريخ تحرير أسري النشاط القرصني	مموّل عمليات القرصنة	أسري النشاط القرصني	الأصول الجغرافية للأسير	الوسيط أو الجهة التي دفعت أموال الفدية	مبلغ الفدية
عمليات فدية الأسري بين 11 مارس 1621 و14 نوفمبر1630	علي ثابت	Filipo Garagone	مالطة	وكيله Gregory Garagone سمح له بأن يتصرّف في ممتلكاته بمدينة	لم يقع تحديده أو ذكره[85].
	علي ثابت	Don Laurenzo Ruis de Herera و Silvia	- الانتماء إلى تنظيم القديس جان بالقدس - ديانتهما مسيحية كاثوليكية	Giacob Valensin	3508 ريال فضية
	علي ثابت	Granonio أو Pignatere Grandonio Pignatere	مسينا الإيطالية	-Giosepe Barbara -Martino Fitene - Angelo Cangelansa وهؤلاء الثلاثة من مالطة	1230 ريال[86].
بين 12 فيفري 1619 و28 أفريل 1623[87].	علي ثابت	Angeletto pin	أصله من Araisseمدينة وتقع علي ساحل نهر مدينة جنوة الإيطالية	Lagnetia Pinaقامت زوجة الأسير بتوكيل Angeletto pin Benedetto Zouca يعود أصله إلى إحدى chiaferالقري الإيطالية	100 ريال فضية
عمليات فدية الأسري بين 11	علي ثابت	Filipo Garagone	مالطة	Gregoryبواسطة وكيله المالطي Garagone	

BOUBAKER (Sadok), la Régence de Tunis au XVII[e] siècle ses relations commerciales avec les p.orts de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne Zaghouan : Centre d'Etude de Recherches ottomanes et Morisco – Andalouse, 1987, p. 78.

[83] GRANDCHAMP. (Pierre), 1926, p. 273

[84] Ibid, 1926, pp. 138, 197, 210, 268, 313, 314, 315, 317.

[85] Ibid, 1926, p. 210.

[86] Ibid, 1926, p. 268.

[87] GRANDCHAMP. (Pierre), 1926, p. 138.

مارس 1621 و14 نوفمبر1630	علي ثابت	Ferante	مسينا جنوب إيطايا	توكيلا لفائدة Gio Batt ويشترك معه في الأصول الجغرافية[88]. .	لم يقع ذكر المبلغ المطلوب
	علي ثابت	Giorgio de Leo	Cérigo	Constantino Berghono la Morée[89]	225 ريال
	علي ثابت	الإخوة Giacomo وBatta أبناء Antonio Zago يُلقّب Maramouti	والدهما من وجهاء جزيرة Araxia		- 200 سكة فنيسيا مقابل تحرير Batta - 240 سكة فنيسيا مقابل تحرير Giacomo من الأسر [90].
	علي ثابت	- Stefano Ligheno	Etachia بجزيرة كنديا	Jacomo Belegno دفع المبلغ المذكور في شكل سلفة مقابل استرجاعه من الأسير stefano ligheno لاحقا.	187 Ecu d'or[91]. d'espagne

تبرز عمليّات افتداء الأسرى دور القرصنة في تحقيق التراكم المالي، بالإضافة إلى مكانة على ثابت التي لا تشهد عليها فقط المصادر المحلية، بل الأجنبية المعاصرة.

بين 1621 و1630، إنتمي أسري النشاط القرصني إلى أصول جغرافية مختلفة. ونسجّل 46 افتداء أسري من جنوة، و8 من مدينة مرسيلية، و18 من نابلي، و5 من بلارمو، و21 أسير من جزيرة صقلية[92]. كما أنّ أغلب الأسري من أصول إيطالية، بلغ عددهم 90 أسيرا من مجموع 98 أسير تمثّل 91.38% و8 أسري من مرسيلية 8.16 %. بالمقابل تحصّلت فرنسا على عدّة امتيازات بفضل معاهدات مزدوجة جمعتها مع الدولة العثمانية والايالة التونسية واستفاد منها أسري النشاط القرصني. فقد أرسلت فرنسا عدّة بعثات ديبلوماسية إلى الايالة التونسية بهدف تحريرهم. وفي جوان 1606، نجح Savary de Brèves في اصطحاب موظّف إداري عثماني سامي. وحصل على أمر من السلطان العثماني إلى إيالة تونس بتحرير الأسري الفرنسيين عبر دفع فدية أو بدون مقابل مادي. كما انطلق le capitaine Jacques de Vincheguette من مدينة مرسيلية ونجح بعد مرور ستّة أشهر من المفاوضات في إمضاء اتفاق 12 أوت 1616. وتعهّدت إيالة تونس بعدم مهاجمة السفن الفرنسية[93]. كما وافق الديوان بتحرير الأسري الفرنسيين أو بيعهم بأسعار منخفضة وموحّدة يتمّ ضبطها من قبل الداي[94]. في هذا الساق، يبدو أنّ إرسال الهدية

[88] Ibid, 1926, p. p. 313, 314
[89] Ibid, 1926, p. 315
[90] Ibid, 1926, p. 117.
[91] Ibid, 1926, p. 197.
[92] Ibid, 1926, p.4.
[93] SEBAG (P.aul), 1989, p.136.
[94] PIGNON (Jean), 1976, p. 19.

لتحقيق التقارب الفرنسي مع يوسف داي خدمة لمصالحها بغرض منح الأسري الفرنسيين وضع امتياز أو عدم التعرّض إليهم. بيد أنّ إبرام معاهدات بين فرنسا، وبريطانيا، وهولندا مع الامبراطورية العثمانية تعرف « capitulation » لم يمنعها من التعرّض إلى خطر القرصنة. ويشير الباحث البشروش (توفيق) إلى حصول إيالة تونس عهد يوسف داي على هديّة من دبلوماسي فرنسي سنة 1629 وتوزّع الأموال حسب الوجاهة الاجتماعية والمكانة داخل دولة يوسف داي

جدول 2. نصيب يوسف داي وكبار أعوان الدولة من هدية دبلوماسي فرنسي[95] سنة 1629[96].

الداي وكبار أعوان الدولة	توزيع الهدية حسب الخطة الوظيفية والوجاهة الاجتماعية
يوسف داي	% 32
أسطا مراد كرسو	% 16
باشا	% 6.5
آغا الديوان	% 6.5
أسطا مراد الجنوازي	% 4.6
علي ثابت عين محلي أصله أندلسي	% 4.5
ولي عهد الداي	% 4.1
مامي	% 2.4
آغا الجند	% 2.1
كاهية الباشا	% 2.1

خاتمة

خلاصة القول، يتّضح أنّ فكرة بناء الدولة كانت متجذّرة في ذهن يوسف داي، وتجلّت من خلال إنجازات مائية ومعمارية بارزة. فقد واصل يوسف داي نهج سلفه عثمان داي، الذي تخلّى عن سياسة الانفراد بالحكم، وسنّ مجموعة من القوانين، وتصدّى لتجاوزات الجند في حقّ سكان إيالة تونس. كما أسهم علي ثابت، بصفته مدبّر حكم يوسف داي ومستشاره المقرّب، في تعمير المجال من خلال الإشراف على بناء المساجد، والميضأة، ومقهى المرابط. ويُعدّ تعمير المجال وتشكّله من أبرز ركائز بناء الدولة. من هذا المنظور، تمثّل واقعة **"السطارة"** نموذجًا يُجسّد جهود حكّام إيالة تونس منذ بداية العهد العثماني في إرساء معالم الدولة. في هذا السّياق، يندرج إحصاء الأفراد والممتلكات، وضبط الحدود الجغرافية باعتبارها حدودًا جبائية تضمن مداخيل قارة للدولة، إلى جانب باقي الأنشطة الاقتصادية، ومنها موارد القرصنة. فقد شاركت فئات اجتماعية مختلفة في النشاط القرصني، من بينهم الجند الأتراك، والمسيحيون الذين انشقّوا عن ديانتهم بعد أسرهم – مثل الرايس مصطفى الإنقليز – إلى جانب كبار أعوان الدولة. كما ساهم العنصر المحلي، المتمثّل في علي ثابت – وهو من سكان مدينة تونس وأحد أعيانها الحضريين ووجهاء المال – في أنشطة القرصنة وتجارة الشواشي، ونجح في تحقيق تراكم مالي مكّنه من تطوير مشاريعه الاقتصادية وتعزيز نفوذه داخل الدولة.

---

[95] Émissaire français مبعوث فرنسي مكلّف بمهمة رسميّة بايالة تونس سنة 1629 دون تحديد نوع المهمّة. ويبدو حول مسألة أوضاع أسري النشاط القرصني من أصل فرنسي وبقية الأسري من أصول مختلفة عامة.

[96] BACHROUCH (Taoufik), 2020, p. 22, 23 .

المصادر والمراجع

المصادر

وثائق الأرشيف الوطني

أ. و. ت، **دفتر 3992**

مخطوط بالمكتبة الوطنية، **رقم 15843، ديوان الشريف السوسي،** مقاس 20 *14.5، مسطرة 21، أوراق 252

المصادر المطبوعة والمنشورة

ابن أبي دينار، 1993، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** دار المسيرة، طبعة ثالثة، بيروت

الباهي (أحمد)، 2025، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار المتوفي سنة 1111 هجري / 1699م حقّقه لأوّل مرة على خمسة مخطوطات كاملة وقريبة من عهد المؤلف تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، طبعة أولى

السعداوي (أحمد)، 2011، **تونس في القرن السابع عشر وثائق الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين** تقديم وتحقيق السعداوي (أحمد) منوبة: كلية الآداب والفنون والانسانيات

القفصي (المنتصر بن المرابط بن أبي لحية)، 1998، **نور الأرماش في مناقب أبي الغيث القشاش** دراسة وتحقيق لطفي عيسى، حسين بوجرة تونس: المكتبة العتيقة 61 نهج جامع الزيتونة، طبعة أولى

الوزير السراج (محمد بن محمد الأندلسي)، 1984، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية** تقديم وتحقيق الهيلة (محمد الحبيب) بيروت: دار الغرب الإسلامي، المجلد الثاني

بن أبي الضياف (أحمد)، 1990، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** تحقيق محمد شمام تونس: الدار التونسية للنشر 8 أجزاء

المقالات والمراجع المنشورة بالعربية

المقالات

التايب (منصف)، 1998، "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، **مجلة روافد**، العدد الرابع، المعهد العالي للتاريخ الحديث والمعاصر

العكاري (جنينة)، نوفمبر 1977،"جامع حرمل"، **مجلة الهداية**، العدد 2، السنة الخامسة، ص ص 55 - 58

المراجع

البشروش (توفيق)، 1992، **جمهورية الدايات في تونس 1591 – 1675** تونس: شركة أوربيس للطباعة

- الغزي (الهادي بن حمودة)، جوان 2011، **الأدب التونسي وأعلامه في العهد التركي (982هجري – 1115 هجري)** بيت الحكمة: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون

السعداوي (إبراهيم)، 1999، **تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: آل بن عياد بين سنوات 1740 – 1837** أطروحة دكتورا في التاريخ الحديث، ثلاثة أجزاء إشراف الشريف (محمد الهادي) تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

برنشفيك (روبار)، 1988، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م** نقله إلى العربية حمادي الساحلي بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج1، طبعة أولى

فروة (محمود)، 2009، **التجارة والتجار في تونس 1881 – 1956** كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس

المصادر والمقالات والمراجع المنشورة بالفرنسية

Source

SALVAGO (Jean Baptiste*),* 1938, *Africa Overo Barbaria*, Venise 1625, et trad. De P. Grandchamp, Aloccio

Articles

BRUNSHVIG (Robert),1965 « Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des Deys et des Beys jusqu'au milieu du XIX[e] siècle », *STUDIA ISLAMICA*, XXII, pp 27 – 71.

PIGNON (Jean),1976, « l'esclavage en Tunisie de 1590 à 1620 » in *Cahiers de Tunisie*, tom XXIV, numéro 93 – 94.

RAYMOND (André), 2004, « la localisation des bagnes à Tunis aux XVII[e] » *IBLA*, 67ème année, pp 136 – 148.

SAADAOUI (Ahmed),2003, mis en ligne le 25 juillet 2005, « Les européens à Tunis au XVII[e] et XVIII[e] siècles », *Cahiers de la Méditerranéé*, 67.

SAADAOUI (Ahmed),2016, *Les portes de la ville de Tunis à l'époque ottomane lieux de passage, de transition et de sociabilité*, « Città e Storia», XI, 2, pp. , doi : 10.17426/, ©2017 Università Roma Tre-CROMA

Ouvrages

- Bachrouch (Taoufik),2020, *course et corsaires en Tunisie dans la première moitié du 17 ème siècle* Arabesques, 1[ère] édition, Tunis

-Blili (Leila Temimi),2012, *sous le toit de l'empire la Régence de Tunis 1535 –1666 Genèse d'une province ottomane au Maghreb* SCRIPT, Tom 1 Tunis

- BOUBAKER (Sadok), *la Régence de Tunis au XVII[e] siècle ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne* Zaghouan: Centre d'Etude de Recherches ottomanes et Morisco – Andalouse, 1987

- GRANDCHAMP (Pierre), 1926, *La France en Tunisie au XVII[e] 1621 – 1630,* Tunis : les auspices de la Résidence Générale de France

- Ibid, 1988, *une mission délicate en barbarie au XVIIe siècle jean baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et Tunis (1625) extrait de Alberto Sacerdoti, « Africa Overro Barbaria » relazioni al Doge di Venezia sulle Reggenze di Algeri e di Tunisi del Drogmanno Gio Batta Salvago* Tunis: Aloccio

- PIGNON (Jean),1963, *un document inédit sur la Tunisie au XVII[e] siècle* Tunis : Faculté des Lettres et Sciences Humaines

- Raymond (André),2006, *Tunis Sous les Mouradites la ville et ses habitants au XVII[e] siècle* Tunis : Cérès

- REVAULT (Jacques), 1980, *Palais et demeures de Tunis (XVI*e *et XVII*e *siècle),* Paris: centre national de la recherche scientifique

- SAADAOUI (Ahmed), 2010, *Tunis ville ottomane trois siècle d'urbanisme et d'architecture* Manouba: centre de publication universitaire, 538p.

- SEBAG (Paul), 1989, *Tunis au XVII une cité barbaresque au temps de la course* Paris : Harmaton.